

محضر الجلسة رقم 192

التاريخ: الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1446هـ (19 نوفمبر 2024م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة

العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع: "منظومة الصناعة

الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني".

المستشار السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283

و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة

لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس

الحكومة المحترم، حول موضوع "منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد

الوطني".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال أول جلسة

شهرية يعقدها مجلسنا اليوم، في النصف الثاني من ولايته، يطيب لي أن

أتقدم إليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، باسمي وباسم كافة السيدات

والسادة أعضاء المجلس، بأحر التهاني بمناسبة الاستقبال الملكي السامي الذي

حظيت به بمعية أعضاء حكومتكم الموقرة في صيغتها الجديدة.

متمنيا لكم التوفيق والسداد، مؤكداً استعدادنا الدائم للتعاون، تحقيقاً

للمصلحة العليا لوطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك

محمد السادس نصره الله وأيده.

والآن، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من

مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون المالية رقم

60.24 للسنة المالية 2025.

بالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في

الفترة الممتدة من 13 نونبر 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 24 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 27 سؤالاً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

نشرع في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه "منظومة الصناعة

الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني".

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن أسئلة

السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة،

كتابة في وقت سابق، وعددها 11 سؤالاً.

ففضلوا للإجابة عن هذه الأسئلة السيد رئيس الحكومة.

شكرا.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن اليوم، نجدد اللقاء في هذه الجلسة، استناداً إلى أحكام الفصل 100

من الدستور، أغتنم الفرصة لأتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين

المحترمين، على اختيارهم موضوع السياسة الوطنية للتصنيع محورا لهذه الجلسة

الشهرية.

لابد في البداية، أن نستحضر معكم أن التصنيع حظي دائما بعناية سامية

من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لكونه يشكل رافعة أساسية

ودعامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، المستدامة، ومساهما محما في

الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة.

ونحن نخلد الذكرى 25 لترع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره

الله على عرش أسلافه المنعمين، لابد من الإشادة عاليا بالتقدم الهام الذي

حققه القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة، الذي ارتكز على اعتماد الصناعة

المغربية لمبدأ الانفتاح الاقتصادي، واستنادها على استراتيجيات طموحة

ومنذ انطلاق العملية الأولى لهذا البرنامج تم تحديد 1864 مشروعا استثماريا في مختلف جهات المملكة التي تمثل فرصا حقيقية للاستثمار ولاستبدال الواردات بالمنتجات المحلية، باستثمار إجمالي متوقع قدره 119 مليار ديار الدرهم، ستمكن هاذ المشاريع من خلق استثمارات، وخلق أكثر من 181.000 منصب شغل.

هذا، وتم إلى حدود الساعة التوقيع على 654 مشروعا باستثمارات تصل إلى 78 مليار ديار الدرهم، ستمكن من خلق أزيد من 89.000 منصب شغل.

كما تمت معالجة 2012 مشروعا صناعيا في مختلف القطاعات الصناعية من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، خلال هاذ الولاية الحكومية، باستثمار يتفوق 800 مليار ديار الدرهم، ستمكن من خلق فرص شغل مباشرة تفوق 275.000 منصبا.

وإيماننا منا بأهمية مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية، حرصت الحكومة على بلورة عرض عقاري يسمح بتحفيز الاستثمار وضمان توزيع مجالي أفضل لخلق الثروة وفرص الشغل القارة.

وفهذه الإطار، تم التوقيع على 30 اتفاقية متعلقة بالبنية التحتية الصناعية بقيمة استثمارية تتجاوز 7.8 مليار ديار الدرهم، ومنذ أكتوبر تم إطلاق تقريبا 32 مشروعا متعلقا بإنشاء وتوسيع مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية، حيث ستمكن هذه المشاريع من توفير عرض عقاري، صناعي، إضافي، يبلغ 3705 هكتار، أي ما يمثل 30% من المساحة الاجمالية الحالية، وذلك فقط خلال الثلاث السنوات الأولى من الولاية التشريعية.

كما تم بشكل رسمي الشروع في الإطلاق التدريجي للمنطقة الصناعية محمد السادس "طنجة - تيك" التي تمثل نموذجا مشرقا للشراكة والتعاون بين المغرب والصين، وقيمة مضافة للصناعة الوطنية، باعتبارها مدينة صناعية مستدامة ومتكاملة، ستساهم لا محالة في تسريع إقلاع الأنشطة الاقتصادية بطنجة.

وعلى صعيد آخر، ويأذن من جلالة الملك، حفظه الله، تم إحداث منطقتين صناعيتين للدفاع، بهدف استقطاب مشاريع استثمارية في الصناعات المتعلقة بالأسلحة والذخيرة ومعدات الدفاع والأمن، مما يمثل خطوة مهمة نحو بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية قوية تساهم تدريجيا في تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية الدفاعية لبلادنا.

كما تم تعزيز الترسنة القانونية المرتبطة بتهيئة وتدير وتثمين المناطق الصناعية، بغرض تحسين جودتها ومحاربة ظاهرة المضاربة العقارية، إضافة إلى وضع منصة إلكترونية أمام المستثمرين المغاربة والأجانب، للتعريف بمختلف العروض العقارية المخصصة للاستثمار الصناعي.

السيد الرئيس المحترم،

وواضحة نابعة من رؤية مجالية شاملة.

وهنا نستحضر أن جلالة الملك نصره الله قاد وَوَجِه منذ اعتلائه العرش مجموعة من الاستراتيجيات الناجحة عززت مكانة المغرب كوجهة صناعية تنافسية بامتياز، وأعادت تموقعه عالميا على غرار برنامج إقلاع في 2005، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في 2009، مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، وميثاق الاستثمار في 2022.

كما كانت هذه الاستراتيجيات الطموحة مدعومة بمشاريع استراتيجية كبرى للبنية التحتية على غرار ميناء طنجة المتوسط، الذي أصبح يحتل المرتبة الأولى في حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا كأكبر ميناء للحاويات والرابع عالميا من حيث الكفاءة.

إضافة إلى شبكة مهمة من الطرق السيارة، التي انتقلت من 80 كيلومتر في 1999 إلى 1800 كيلومتر اليوم، كما تمكنت بلادنا من تعبئة أزيد من 13.600 هكتار من العقار الصناعي وخلق 150 منطقة صناعية.

وأستثمر هذه اللحظة الدستورية بالتنويه بالأدوار الإيجابية والمسؤولية الذي يقوم بها كافة المتدخلين في العملية التصنيعية، لاسيما النقابات ورجال الأعمال والغرف المهنية والجماعات الترابية لضمان مقومات نجاح الاستراتيجية الوطنية للتصنيع.

ويلا شك فإن مخرجات الحوار الاجتماعي، في شقه المتعلق بتحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة، سواء ما يتعلق بالأجور أو المعاش، من شأنه أن يخلق أثرا إيجابيا على الدينامية الصناعية ببلادنا.

ومن جهة أخرى، تواصل بلادنا الرهان على القطاع الصناعي من خلال سياسة متجددة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية المتسارعة للاقتصاد العالمي والسعي لتحقيق السيادة الوطنية في مجال التصنيع.

وهو ما نبه له جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة في مارس 2023، حيث أكد جلالته: "لوج عهد صناعي جديد، يتخذ من مفهوم السيادة هدفا ووسيلة".

ولكسب هذا التحدي، أبرز جلالة الملك "أن بلادنا تحتاج، إلى صناعة تستوعب أنشطة وخبرات جديدة وتوفر المزيد من فرص الشغل". انتهى مضمون الرسالة الملكية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أولت الحكومة أهمية خاصة لتطوير الصناعة المغربية وتعزيز مكانتها الوطنية الدولية، كون القطاع أحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني، سواء من حيث خلق القيمة المضافة أو خلق فرص الشغل.

ففي إطار تطوير الاستثمار المحدث بفرص الشغل، خاصة بعد مرحلة ما بعد "كوفيد"، قامت الحكومة بلورة برنامج بنك المشاريع الهادف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الإنتاج المحلي في المجال الصناعي.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الحكومة منذ تنصيبها كانت على وعي تام بضرورة جعل القطاع الصناعي مجهود حكومة بأكملها، لذلك حرصنا على إخراج الميثاق الجديد للاستثمار بعد سنوات من التردد والتعثر، حيث أن من شأن هذا الميثاق أن يكون آلية أساسية لتعزيز التنافسية الصناعية، ذلك من خلال تطوير البنية القانونية والتنظيمية لتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب لتوجيه استثماراتهم نحو القطاعات ذات الأولوية، ومن ضمنها القطاع الصناعي.

ويشمل الميثاق الجديد الذي دخل حيز التنفيذ مع متم ديال سنة 2022 عدة إجراءات تحفيزية، كهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وجعل القطاع الصناعي أكثر جاذبية، وذلك من خلال تقديم حوافز مالية وترايية، تسهم في تخفيض التكاليف على المستثمرين.

كما تسعى الحكومة من خلاله إلى خلق عدالة اجتماعية ومجالية في توزيع الاستثمارات، حتى تستفيد مختلف الأقاليم من المجهودات الاستثمارية التي تقوم بها الدولة، علما أن الميثاق الجديد الذي يعتبر ذو أهمية حاسمة بالنسبة للاقتصاد المغربي يولي أهمية كبيرة لتشجيع الابتكار والتكنولوجية المتقدمة في مناطق صناعات التحويلية، إذ يحفز الاستثمار في القطاعات التي تشكل المهن المستقبلية للمغرب مثل الصناعات الإلكترونية والسيارات، الطيران، وكيشجع كذلك على الاستثمارات في القطاعات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر والبيو تكنولوجي.

وقد مكنت الدينامية التي أحدثها الميثاق الجديد من تطوير أداء اللجنة الوطنية للاستثمارات، حيث تضاعفت إجمالي رساميل الاستغلال للمشاريع الصناعية (Les CAPEX¹) المصادق عليها 10 مرات خلال فترة من ماي 2023 إلى نوفمبر 2024، يعني 140 مليار ديال درهم في الصيغة الجديدة مقارنة بنفس المدة الزمنية من أكتوبر إلى أبريل 2023، كانت هناك 13 مليار ديال درهم، اللي هي الصيغة القديمة قبل الميثاق.

وفي سياق توفير كل عوامل نجاح منظومة الاستثمار ببلادنا، بما فيها الاستثمار الصناعي، عملت الحكومة على تبسيط 22 قرارا إداريا كيم الاستثمار، خصوصا من خلال، الرقنة ديالها عبر المنصة الإلكترونية (Cri-invest)، وتقليص 45% من الوثائق المطلوبة، واللي كتعلق أساسا بمقبولية المشاريع وتعبئة العقار ورخص البناء، وكذا يعني تراخيص الاستغلال.

وقد أخذت الحكومة على عاتقها ضمن هاذ المنظور الإصلاحي تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار، يقوم على تعزيز دورها وتمكينها من تبسيط مساطر الاستثمار وإعداد الاتفاقيات المتعلقة بها وتعزيز تتبعها للمشاريع الاستثمارية.

وتحقيقا للتفاعل السريع والاستجابة الفورية لطلبات المستثمرين، تقرر تفويض البت في ملفات الاستثمار المتراوحة قيمتها بين 50 مليون و 250 مليون

ديال درهم إلى المستوى الجهوي، بعدما تم تمكين اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار من مختلف الآليات للتسريع بالمصادقة على ملفات ومشاريع الاستثمار في آجال معقولة.

وإيماننا منها بأهمية مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، بما فيها المقاولات الصناعية الصغرى، كنعمل الحكومة على استكمال الإطار القانوني الخاص بتنفيذ نظام دعم الاستثمار الموجه لهاذ الفئة الحيوية من النسيج الاقتصادي، والتي تعد محركا أساسيا لدينامية الشغل.

كما ستواصل الحكومة مجهوداتها في هذا السياق للتعريف بالمؤهلات الاستثمارية للمغرب على الصعيد العالمي، خاصة بالعمل على تعزيز دور المغاربة المقيمين بالخارج، الذي نطمح إلى أن يشكلوا من خلال استثماراتهم وخبراتهم قاطرة لتنمية القطاع الصناعي ببلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن المنحى الإيجابي الذي يشهده قطاع التصنيع يفرض علينا مواكبة التطورات العالمية الذي يعرفها هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تعزيز عنصر الابتكار والبحث والتطوير الذي أصبح عاملا رئيسيا لخلق القيمة المضافة، حيث قمنا بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب بإحداث برنامج طموح ومتكامل لدعم الابتكار الصناعي لمساندة مشاريع الابتكار والبحث والتطوير لتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات وتحسين مستوى أدائها.

وقد تم التوقيع على الدفعة الأولى من العقود، تهم 108 مشروعا ابتكاريا بالتكلفة ديال 615 مليون ديال درهم، بلغت فيها مساهمة الدولة 264 مليون ديال درهم، همت مختلف القطاعات الصناعية والمجالية والتكنولوجية.

وعلاوة على ذلك، تواصلت الحكومة دعم البنيات التحتية التكنولوجية المتمثلة أساسا في المراكز التقنية الصناعية وأقطاب التنافسية والابتكار، ووعيا منها بأهمية تسريع تحقيق رهان الإنتاج المحلي من الكربون لتعزيز تنافسية الإنتاج، أطلقت الحكومة المشروع الاستراتيجي والنوعي بإنجاز خط كهربائي من فئة الجهد العالي بين جنوب ووسط المملكة على طول 1400 كيلومتر بقدرة 3 ديال جيجاواط.

كما حرصت الحكومة على دعم المقاولات الصناعية من خلال المحافظة على استقرار أسعار الكهرباء، رغم ارتفاع التكلفة ديال الإنتاج ديالها على مستويات غير مسبقة عكس ما تم العمل به في مجموعة من الدول، هذا الإجراء اللي تحملت فيه الدولة تكلفة مالية كبيرة، مكنت المقاولات الصناعية من المحافظة على تنافسيتها.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل الاتفاقيات المتعلقة بتمكين الصناعات من الولوج إلى استعمال الطاقات المتجددة ذات التوتر المتوسط بأسعار تنافسية. وفي نفس السياق، تسعى بلادنا للاستفادة من مكتسباتها وإمكانياتها

¹ Capital expenditure.

وتواصل صادرات صناعة السيارات مسارها التصاعدي بتحقيق عائدات كتجاوز 115 مليار ديار الدرهم إلى حدود نهاية شهر أكتوبر، أي بزيادة ديار 7% مقارنة بنفس الفترة ديار سنة 2023 التي هي بنفسها كانت بـ 28% ديار الزيادة.

ومن جهة أخرى، في إطار التحول اللي كيشهدو العالم نحو التنقل الكهربائي، عملت الحكومة على مواكبة هاذ التغيرات لجعل المغرب رائدا في تصنيع السيارات الكهربائية، حيث يتم حاليا ببلادنا تصنيع 3 ديار الأنواع من هاذ السيارات.

وفي هاذ السياق، عملت الحكومة على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع مجموعات رائدة في مجال التنقل الكهربائي لتطوير سلسلة قيمة البطاريات الكهربائية التي ستمكن المغرب من التوقع ضمن الخريطة العالمية في هاذ الميدان.

وبالموازاة مع ذلك في إطار مواكبة التطور الهام الذي يشهده قطاع الطيران على المستوى العالمي، بذلت الحكومة جهودا كبيرة لدعم وتطوير هاذ القطاع، وهو ما مكن بلادنا من تعزيز موقعها كفاعل مهم في هاذ السلاسل ديار القيم، حيث تمكن هاذ القطاع الاستراتيجي من جذب أكثر من 150 مقالة على غرار (Boeing)، (Airbus) وغيرها من الشركات العالمية الرائدة التي اختارت المغرب لتوسيع استثماراتها، آخرها شركة (Safran) التي عززت نشاطها بالمغرب بعد ما وقعت، بمناسبة الزيارة الأخيرة للرئيس الفرنسي إلى المغرب، أمام أنظار صاحب الجلالة، على شركة جديدة كتنشمل تطوير شبكة الصيانة وإصلاح المحركات.

وبفضل هذه الجهود، حقق قطاع الطيران نموا مهما، حيث بلغ رقم المعاملة ديار الصادرات ديارو، إيلأ اخذت من يناير حتى لستمبر ديار سنة 2024 حوالي 20 مليار ديار الدرهم، وهو ما يشكل ارتفاعا بـ 20% مقارنة بنفس الفترة مع سنة 2023.

وهذا شكلت التجربة الناجحة لبلادنا في صناعة السيارات وأجزاء الطائرات دافعا حقيقيا للدخول إلى مجال صناعة القطارات، باعتبارها العمود الفقري للحركة في بلادنا ورافعة أساسية للدينامية الاجتماعية والاقتصادية التي كنعيشها المملكة.

وفي هاذ الإطار، نهجت الحكومة سياسة لتعزيز تصنيع القطاع، حيث عملت على وضع خارطة طريق تتوخى الرفع التدريجي لنسبة الاندماج الصناعي المحلي للسكك الحديدية.

فضلا عن ذلك، سجل كذلك القطاع ديار الصناعة الكهربائية والإلكترونية أداء متميزا يعني خلال السنوات الأخيرة، وعرف حجم صادرات القطاع ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ سنة 2023 مستوى قياسي يبلغ، يقدر بـ 19 مليار ديار الدرهم، أي بارتفاع بنسبة 21% مقارنة مع سنة 2022،

الطبيعية لتطوير منظومة صناعية منخفضة الكربون ذات قدرة تنافسية عالية، حيث اتخذت خيارا واضحا للانخراط في التحول الطاقى لتقليص الاعتماد على الطاقات التقليدية وتعزيز الطاقات المتجددة، من خلال استراتيجية كتنسهدف وصول الطاقات المتجددة إلى 52% من إجمالي القدرة المركبة بحلول 2030.

وأمام هاذ التفوق المغربي في مجال الطاقات النظيفة، كتنواصل المملكة تطوير قطاع الهيدروجين، بأمر من صاحب الجلالة أطلقت الحكومة عرض المغرب، الشيء الذي مكن من كسب ثقة عدد كبير من الفاعلين الدوليين، حيث تلقت الوكالة الوطنية للطاقة المستدامة (MASEN²) أكثر من 40 طلبا للاستفادة من الفرصة الاستثمارية التي بات يوفرها المغرب في هذا المجال الاستراتيجي.

ومن شأن الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" أن تشكل عنصرا فاعلا وحاسما في تطوير الاستثمار الصناعي، سواء من خلال أهدافها الرامية إلى رقمنة الإدارة وتسهيل الخدمات أمام الفاعلين، أو عبر تنمية الاقتصاد الرقمي وخلق فرص الشغل.

ولتنزيل هاذ الاستراتيجية، رصدت الحكومة ميزانية كتنوصل لـ 11 مليار ديار الدرهم بين 2024-26، غايتها في ذلك خلق 240 ألف منصب شغل مباشر في أفق 2030، ومساهمة الاقتصاد الرقمي بأزيد من 100 مليار ديار الدرهم في الناتج الداخلي الخام.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بفضل التوجهات الملكية السامية، وما تنعم به المملكة من استقرار سياسي ومأكرو اقتصادي، استطاعت الصناعة المغربية التوقع في صدارة مهن وتخصصات على درجة عالية من الدقة وأن تواكب مهن المستقبل، مما جعلها محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والإنتاج والتصدير.

فعلى مستوى قطاع السيارات، بفضل الجهود الحكومية أصبحت بلادنا مركزا مهما لصناعة السيارات في إفريقيا، محتلة بذلك الرتبة الأولى على مستوى القارة بطاقة إنتاجية سنوية تقارب 700.000 يعني مركبة.

كما تمكنت بلادنا من تصدير السيارات لأكثر من 70 وجهة عبر العالم، بمعدل إدماج محلي تيعادل 69%، بفضل نسج صناعي قوي يتكون من أكثر من 250 موردا لأجزاء السيارات، علما أن الحكومة ملتزمة برفع معدل الإدماج المحلي ليصل إلى نسبة 80%.

وقد مكنت هاذ القفزة النوعية في القطاع من بلوغ صادرات السيارات 148 مليار ديار الدرهم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 28% مقارنة مع سنة 2022، و82% زيادة مقارنة مع 2019، مما يؤكد التطور الملموس والمتواصل اللي كيشهدو هاذ القطاع.

² Moroccan Agency for Solar Energy.

وتقريبا 99% مقارنة مع سنة 2019.

وفي الوقت الذي يواجه القطاع ديال النسيج والجلد تحديات هامة على المستوى العالمي، استطاع هذا القطاع والحمد لله ببلادنا أن يتكيف مع مختلف التحولات، حيث بات يتوفر على أكثر من 1500 شركة، مساهما في ذلك بنسبة 23% من المناصب ديال الشغل الصناعية، حيث كيتوفر تقريبا على 243.000 منصب شغل.

وتجدر الإشارة أن النمو المهم للقطاع مرتبط أساسا بنجاحه في كسب ثقة سلسلة القيمة العالمية، حيث أضفى بشكل منصة صناعية للعلامات التجارية الدولية في مجال الألبسة والجلد.

فقد حققت صادرات القطاع خلال 2023 أزيد من 46 مليار ديال الدرهم، ما يعادل زيادة بـ 5% من حجم الصادرات الوطنية مقارنة بـ 2022 و 25% إيلا قارناها في 2019، وتناخذو 2019 لأنه (c'est une année de référence) الي كانت قبل من الكوفيد.

على مستوى الصناعات الغذائية، لاسما في ارتباطها بالسيادة الغذائية، كما وجه بذلك جلالة الملك، تتواصل الحكومة دعم ومواكبة هذا القطاع، الي تيزم 2000 مقالة وتيفوق فيه الناس الي مشغلين 200.000 شخصا، محققا سنة 2023 رقم معاملة الي تيفوت 185 مليار ديال الدرهم، تقريبا 19 مليار ديال الدولار.

وهذا لا يخفى عليكم أن التحولات العميقة والصعبة التي تتعيشها المنظومة الغذائية العالمية، وما رافقها من صدمات على مستوى سلاسل الإنتاج، تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى اتخاذ كل التدابير والإجراءات القادرة على إشباع الحاجيات الوطنية في مجال الغذاء وبأسعار معقولة.

هذا الأمر تيفرض الحاجة الملحة إلى اعتماد نموذج تصنيغي مستدام تيزمي البلاد من الأزمات الغذائية المستوردة أو المرتبطة بالتقلبات المناخية التي أصبحت معطا مهيكلًا.

كما تعمل الحكومة، في إطار استراتيجية الجيل الأخضر، على مواصلة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الخاصة بتطوير الأقطاب الفلاحية (les Agropoles)، حيث سجلت أقطاب مكناس، بركان، واللوكوس، سوس، وبني ملال نتائج جد مهمة، بمعدل ديال التسويق ديال 70%، أي ما يعادل تقريبا 213 هكتار، كتحضن 387 مشروعا من مجالات التحويل الغذائي والتلفيف والدعم اللوجستيكي.

وارتباطا بالصناعات الصيدلانية، وفي إطار تنفيذ رؤية جلالة الملك الرامية إلى جعل المملكة قطبا بيو تكنولوجيا رائدا على المستوى الإفريقي والعالمي، وتتعرفو بأن تم إحداث وحدة لتصنيع وتعبئة اللقاح، كتحضن على ثلاث خطوط صناعية كتبلغ القدرة ديالها المشتركة للإنتاج 116 مليون وحدة.

حضرات السيدات والسادة،

يحق لنا خلال هاذ المرحلة التي تعرف تحولات تاريخية في منظومتنا

الاجتماعية والاقتصادية، أن نفتخر بما تحققة الصناعة الوطنية من مساهمة متصاعدة في النسيج الإنتاجي، وفي تحسين الأداء الاقتصادي، من خلال جعل القطاع الصناعي رافعة أساسية للاقتصاد في ظل الإكراهات والتحديات الهيكلية.

هاذ الافتخار يعكسه اليوم تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية، الي شهدت ارتفاعا ديال 2.7% سنة 2023، واستمر الأداء ديالها في الارتفاع سنة 2024 بـ 2.9%، ويحتل فرع صناعة وسائل النقل الذي يضم بشكل خاص صناعة السيارات، ارتفاعا في قيمته المضافة، مسجلا نموا بـ 15% عام 2023، وهاذ السنة ديال 2024 وصل تقريبا إلى 23%، فالوقت الي شهدت فيه الصناعات الكيماوية ارتفاعا ملحوظا في القيمة المضافة ديالها، 10% في الربع الأول ديال 2024 و 23% في الربع الثاني ديال هاذ السنة.

أما بالنسبة لفرع صناعات المعدات الكهربائية (la valeur ajoutée)، القيمة المضافة ارتفعت بـ 11.7% في 2023، بالنسبة 2022، القيمة المضافة ديال البلاستيك طلعت تقريبا بـ 6% فهاذ الربع الثاني من 2024، ونفس الأمر بالنسبة للصناعة الصيدلانية الي عرفت قيمتها المضافة نموا ملحوظا سنة 2023، نسبته 12% مقارنة بعام 2022، وهاذ الشيء كله، راه زائد، زائد، زائد، كيغطي واحد النتيجة الي هي جد إيجابية واحد الصورة الي يعني كبيرة بالنسبة لبلادنا.

النجاحات ديال المملكة في مجالات التصنيع والتصدير، كتعكسو كذلك المؤشرات ديال التصنيع الي عرفاتو نمو لافت تجلى في تحقيق رقم المعاملات ديال هاذ الشركات الي كتصنع كلها ملي كتجمعها، هي 800 مليار ديال الدرهم سنة 2022، يعني 80 مليار ديال الدولار تقريبا، أي بزيادة نسبتها 22.7% مقارنة مع سنة 2021.

كما باتت القطاعات الصناعية قاطرة لصادرات المملكة، حيث عرفت تركيبات الصادرات تحولا جذريا بفضل المنحى التصاعدي الي عرفتو الصادرات، والي سجلت خلال 2023 مستوى كيقارب 377 مليار ديال الدرهم، أي ضعف الصادرات الصناعية الي كانت مسجلة سنة 2015، الي كانت كتقدر بـ 184 مليار، 2015 كنا ف 184 مليار، الآن احنا ف 377 مليار الي هي الصادرات فقط الصناعية.

قد مثلت الصادرات الصناعية السنة الماضية، ما يمثل تقريبا 87% من الصادرات ديال السلع، وذلك بفضل الأداء المتميز للقطاعات الصناعية، كما واصلت مسارها التصاعدي سنة 2024 حيث حققت الصادرات الصناعية إلى غاية نهاية شهر سبتمبر، قيمة صادرات إجمالية كتقدر بـ 291 مليار ديال الدرهم، (donc la tendance) باقة الحمد لله غادية إلى الأمام وإلى فوق.

السيدات والسادة المستشارون،

إن الحكومة تعول على تطوير أداء القطاع الصناعي، باعتباراه رافعة أساسية لإنعاش التشغيل المنتج والمستدام وكونه يشكل أولوية حكومية،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بشرف بالغ، يسعدني أن أعقب على جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لمقاربة موضوع يشغل حيزا هاما ضمن اهتمامات بلادنا، ألا وهو الصناعة الوطنية، باعتبارها رافدا مهما للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

الجواب ديا لكم، الحمد لله بأرقام اللي كانت مهمة، والأرقام شاهدة على الحمد لله الأمور كيفاش كتمشى.

وتأتي مناقشة هذا الموضوع، تزامنا مع تخليد الأمة المغربية لذكرى عيد المسيرة الخضراء المظفرة وعيد الاستقلال المجيد، التي نستحضر فيها اليوم، بكل افتخار واعتزاز، ما حققته بلادنا من منجزات ومكتسبات عظيمة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث أطره خطاب ملكي سامي قوي، تزامن مع توالي الانتصارات الدبلوماسية المغربية التي يقودها جلالته الملك، والتي مكنت بلادنا من حصد الاعترافات الدولية المتوالية بمغربية الصحراء، كان آخرها الاعتراف الفرنسي بالسيادة المغربية الكاملة على صحرائه، موقف جده رئيس الجمهورية الفرنسية خلال زيارة الدولة التاريخية التي قام بها مؤخرا للمملكة.

لقد اتسم الخطاب الملكي بالحزم والوضوح في التعاطي مع قضايا الوطن الاستراتيجية، رسم معالم خارطة طريق لمواصلة التعبئة لما حققه المغرب في قضية الصحراء المغربية والانخراط الفوري في مبادرة الأطلسي.

خطاب ملكي سامي طالب فيه بإقرار دبلوماسية موازية فاعلة وناجعة. خطاب ملكي يسعى إلى تحديث وتأهيل الإطار المؤسسي، الخاص بأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، للمساهمة في مسار التنمية الذي تعرفه بلادنا والاستفادة من فرص الاستثمار والإعلان عن إحداث "المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج"، باعتباره الذراع التنفيذي للسياسة العمومية المرتبطة بمغاربة العالم، وهو ما يتطلب منا جميعا الانخراط في هذه المحصلة الدبلوماسية والمساهمة في حصد المزيد من التأييد لقضيتنا الوطنية العادلة من باب مزاوالتنا لمهامنا الدستورية، وتحديد الدبلوماسية البرلمانية.

السيد الرئيس،**حضرات السيدات والسادة،**

سياق أيضا طبعه التعديل الحكومي وهي مناسبة نهتمكم، السيد الرئيس، على تجديد الثقة الملكية في الحكومة.

ثقة عالية نعز بها داخل التجمع الوطني للأحرار، ثقة ملكية عززت شرعيتكم الانتخابية، تنضاف إليها شرعية المنجز الحكومي الذي يبقى بالنسبة إلينا ثوريا وغير مسبوق، فاتحا لكم طريق شرعية الاستمرارية في 2026، إن شاء الله، لمواصلة إنجاح المرحلة القادمة وإتمام ما تبقى من برامج ومشاريع، وفق مقاربة إصلاحية تروم تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية مستدامة، بعدما

لا سيما أن المؤشرات الأخيرة للقطاع هي جد مشجعة، ذلك أن القطاع الصناعي مكن منذ بداية الولاية الحكومية، وإلى متم يوليو الماضي، من خلق أزيد من 125 ألف منصب شغل، في إطار دعم تطوير القطاع الصناعي، كتنلزم الحكومة بتنزيل عرض جيد للتكوين المهني يتماشى مع حاجيات المقاولات، وذلك عبر استكمال إنجاز مدن المهن.

وتجدر الإشارة، أنها بدأت (la formation) بدأت، تعطات الانطلاقة، ف 7 ديال المدن ديال المهن والكفاءات بكل من جهة سوس - ماسة، الشرق، العيون - الساقية الحمراء، الرباط - سلا - القنيطرة، طنجة - تطوان - الحسيمة، بني ملال - خنيفرة، إضافة إلى جهة الدار البيضاء - سطات مؤخرا.

السيد الرئيس المحترم،**حضرات السيدات والسادة المستشارون،**

في الختام، لا يفوتني التنويه بمختلف الفاعلين في قطاع التصنيع، سواء المحليين منهم أو الأجانب، وأثن الأدوار التي لعبوها، تماشيا مع المجهودات الحكومية، للصمود أمام تداعيات الأزمات المركبة التي واجهناها جميعا. كما أدعو جميع الفاعلين العموميين والاقتصاديين للمزيد من التعبئة وتضافر الجهود، لتطوير الصناعة المغربية وتعزيز مكانتها الوطنية والدولية.

وأدعو المؤسسات البنكية إلى مواصلة دعم المبادرات الصناعية من خلال مواكبة المستثمرين المغاربة والأجانب في إنجاز مشاريعهم.

كما أهيب بمختلف المتدخلين لتعزيز انخراطهم في هذه الدينامية التي يقودها بحكمة جلالته الملك، دام له النصر والتمكين، لإبراز مقومات بلادنا كمصنعة صناعية تمكنت من اكتساب تنافسية عالمية. وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

والآن، ننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين تعقبيا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد المستشارين.

السي العلوي تفضل في حدود 14 دقيقة.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

- الرعاية الملكية للقطاع الصناعي عبر إشرافها على بلورة سياسات واستراتيجيات صناعية مترابطة؛
- الترسانة القانونية القائمة على تحديث وتجويد النصوص القانونية لتحفيز الاستثمارات الصناعية، ودعم المقاولات الصناعية المغربية؛
- جاذبية وقوة البنية التحتية الصناعية؛
- قوة المنصات اللوجيستكية التي مكنت المغرب من التوقع القوي داخل الممرات التجارية الدولية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يحق لنا أن نفتخر جميعا بمجسم الإنجازات التي تم تحقيقها في قطاع الصناعة، حيث شكل دعما قويا للاقتصاد الوطني، بعد تحقيق نجاحات غير مسبوقة في الصناعات التالية:

- صناعة السيارات: التي جعلت من المملكة من أكبر المنتجين والمصدرين للسيارات في القارة الأفريقية، بل أصبحت السيارات هي المنتج التصديري الأول للمغرب؛
- صناعة الطيران: التي أصبحت من القطاعات الواعدة في المغرب، بل تمكنت من جذب شركات كبرى تقدم منتجات ذات جودة عالية موجهة للتصدير؛
- الصناعة الكيماوية والفوسفات: التي يعد المغرب اليوم من أكبر مصدري الأسمدة الفوسفاتية في العالم، وفق برنامج استثماري ضخم يصل إلى 13 مليار دولار، حيث تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني ومن خلاله الناتج الداخلي الوطني؛
- مواصلة دعم صناعة النسيج: التي توفر فرص عمل هامة حيث تلعب دورا مهما في تحريك الدورة الاقتصادية.

لذلك، فإن تسريع تطوير المنظومة الصناعية ببلادنا يتطلب تنويع الاستثمار في القطاعات الصناعية، ونقترح في هذا الإطار تنويعها منها:

- ✓ تشجيع صناعة التكنولوجيا والرقمنة التي تفرض على بلادنا تعزيز صناعة البرمجيات وتصنيع الإلكترونيات وخدمات التكنولوجيا المالية؛
- ✓ تشجيع صناعة الطاقات المتجددة، خصوصا وأن بلادنا لديها موارد طبيعية للطاقة المتجددة، حيث أحرزت المملكة تقدما كبيرا في إحداث العديد من المنشآت الفنية، لذلك فإن تعزيز الاستثمار في هذه الصناعة سيقول من الاعتماد على واردات الطاقة؛
- ✓ إرساء منظومة صناعية للسفن ودعمها من أجل إنجاح الاقتصاد الأزرق ومبادرة الأطلسي، والتجربة الناجحة كانت في برنامج "إبحار"؛

- ✓ فتح الباب لتشجيع الصناعة الدوائية، من أجل مواكبة المشروع

كانت مجرد شعار يُستغل للاستهلاك السياسي.

لقد تميز هذا التعديل بدلالات سياسية عميقة، حيث تم إشراك كفاءات من مغاربة العالم في الحكومة، وهي إشارة قوية لهاته الفئة التي تمثل مختلف القارات، والتي ستساهم في مسار التنمية الوطنية الذي يقوده صاحب الجلالة نصره الله.

تعديل أشرك أطر شابة تدرجت في الأحزاب المكونة لهذا التحالف الحكومي.

واسمحوا لي أن أستغل هذه المناسبة لتهنئة السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها، والأكد أن ما تقلدوه من محام وما راكموه من تجارب سيشكل إضافة نوعية لعمل الحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نهى الحكومة على هذه الرؤية وهذا التصور الذي سيعمل بكل تأكيد على الرفع من وتيرة العمل الحكومي، وسيُسرع تنزيل مختلف السياسات العمومية المتبعة، وعلى رأسها قطاع الصناعة والتجارة الذي جعلتموه أحد أولى أولوياتكم في هاته المرحلة، باعتباره قطاعا مدرا للثروة ومشغلا، وهما أحد الرهانات الكبرى.

وتعرفون جيدا الاكراهات والتحديات التي تعيشها وعلى رأسها صناعتنا الوطنية، مسجلين حرصكم الشديد على إعطاء انطلاقة جديدة لها، عبر إرساء منظومات صناعية جديدة تراعي الخصوصية المحلية، تسعى إلى تحقيق التوازن فيما بين الجهات، تنضاف إلى النجاحات التي عرفها قطاع السيارات والطيران، الذي يسير بخطى حثيثة لتحقيق الريادة الإقليمية والدولية ولله الحمد.

ولتحقيق هاته الغاية، عملتم على تنزيل ميثاق جديد ومحفز للاستثمار، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتشكيل لجان جهوية موحدة للاستثمار، إضافة إلى تخفيف رواد الأعمال على دخول غمار الاستثمار الصناعي، وتبني خارطة طريق تروم تحسين مناخ الأعمال في أفق 2026.

تنزيل مقتضيات القانون الإطار للإصلاح الجبائي، خاصة فيما يرتبط بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

التجمع الوطني للأحرار ساهم في تحقيق تراكم إيجابي في هذا القطاع، وساهم بشكل كبير في تحقيق هاته النجاحات التي تعرفها المنظومات الصناعية الوطنية على مدى عشرين ميمرتين من عهد جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ورعاه، الذي أسبغ عنايته السامية على هذا القطاع الاستراتيجي، وفق رؤية مدروسة ومضبوطة، ما كان لها أن تنجح لولا:

تعز بلادنا بما أنجزته بعدما أرست منظومة صناعية مغربية قوية ومستدامة، ساهمت في جلب الاستثمارات الصناعية الضخمة، رغم توالي سنوات الجفاف، مخلفات جائحة كورونا، زلزال الحوز، فيضانات الجنوب الشرقي، وهو ما يعني أن منظومتنا الصناعية، اكتسبت، ولله الحمد، مناعة كبيرة، ونعلم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أنكم بصدد إعطاء عناية خاصة للصناعات الغذائية، وهو المشروع الذي اشتغلتم عليه كثيرا عندما كنتم وزيرا للفلاحة، توجتوه بالتوقيع على اتفاقيات تاريخية مع وزير الصناعة والتجارة، مؤكدين أن الصناعة الغذائية، بخصوصية جهوية قطاع مشغل بامتياز، خصوصا بالنسبة للعالم القروي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وإذ نثمن عاليا في فريق التجمع الوطني للأحرار كل هذه الإنجازات الحكومية في قطاع الصناعة الوطنية، فإننا نشارككم هذا الاهتمام الكبير التي توليه الحكومة للصناعات الوطنية، استجابة للتعليمات الملكية السامية الواردة في هذا الشأن، ونثمن ما قمتم به من مجهودات جبارة لتحقيق هذا المبتغى. وكلنا يقين في أنكم ستساهمون في تحقيق تحول نوعي ومضاعفة حجم عائدات قطاع الصناعة، من خلال العمل على تثمين علامة "صنع في المغرب" و"صنع مع المغرب"، باعتبارها رمزا للتميز الصناعي وآلية لإبراز مكانة المغرب كوجهة رئيسية للاستثمار المنتج. وفقكم الله لما فيه خير ومصالحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أدام الله عزه ونصره. شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس المحترم، السي عبد الكريم، في حدود 9 دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أ تدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة، خلال هذه الجلسة الدستورية الهامة المخصصة لموضوع ذي راهنية كبرى، ويتعلق بـ "منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني"، حيث نقف اليوم عند مناقشة قطاع يعول عليه كثيرا لحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات المناخية التي تعصف بفلاحتنا ومن الاضطرابات الخارجية التي تؤثر على سياحتنا، لذلك

الملكي لتزليل الحماية الاجتماعية، وهو ما يستعجلنا ويستعجلكم لتطوير صناعة دوائية مغربية لضمان السيادة الوطنية الصحية، مع دعم تصدير هاته المنتجات نحو الأسواق الإفريقية والعمل على تخفيض أثمانها، حماية للقدرة الشرائية للمواطنين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن هذه الحكومة أبت وبكل شجاعة سياسية إلا أن تواصل تقوية المجهود الاستثماري في القطاع العام، حيث خصصت له السنة المقبلة مبلغ 340 مليار درهم، رقم كبير جدا وغير مسبوق، يعكس الرغبة السياسية للحكومة في تعزيز السيادة الوطنية على المجالات ذات التوجهات الاقتصادية والاجتماعية في إطار "صنع في المغرب"، و"صنع مع المغرب" كإجراء يعزز للشركات الاقتصادية مع أصدقائنا وشركائنا أينما وجدوا.

وهذا يشرفنا جميعا وسيجعل اصطفاك الدول الكبرى يتواصل وفي ذلك إنصافا لقضايا المملكة، وسيعزز جاذبية صناعتنا الوطنية التي نريدها أن تتنوع وتتنوع وتتنوع.

ولتطوير هذه المنظومة الصناعية المغربية، فإننا نقترح داخل فريقنا:

✓ مواصلة تجويد النصوص القانونية لإرساء حكامه فعالة بالقطاع الصناعي، مع الإسراع في إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، الذي تأخرنا فيه كثيرا، شاكرًا لكم تفاعلكم معنا في هذا الموضوع، بعدما وعدتمونا الإتيان به في أقرب وقت ممكن؛

✓ تأهيل الرأس المال البشري عبر التكوين المستمر، مع تشجيع البحث العلمي والابتكار الصناعي في قطاع الصناعة؛

✓ تعميم الأحياء الصناعية على كافة الجهات؛

✓ إحداث مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا؛

✓ دعم الاقتصاد غير المهيكل ومحاصرته من أجل إدخاله في المنظومة الاقتصادية الوطنية؛

✓ دعم وتيرة تسريع مخطط التسريع الصناعي؛

✓ تمكين المقاولات التكنولوجية لكي ترقى إلى مستوى فاعل رئيسي في القطاع الصناعي؛

✓ ضرورة النهوض بالاستثمار في إطار تعاقد وطني بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع البنكي لخلق مناصب الشغل؛

✓ توفير العقار للصناعة عبر إشراك الأراضي السلالية؛

✓ تكثيف برامج التكوين المهني قصد تمكين الشباب من تملك المهارات في سوق العمل الصناعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

المملكة، تؤكد بالمقابل افتقار أسواق الشغل ببلادنا لعشرات الآلاف من اليد العاملة المؤهلة والتقنية المتخصصة في أمور بسيطة أحيانا كتنقيات الفلاحة الصناعية والغذائية.

لذلك، نتمنى عاليا توجيهكم في الحكومة الجاعل من التشغيل أولوية الأولويات فيما تبقى من عمر الحكومة الحالية، وتخصيص 14 مليار درهم إضافية لهذا الغرض في ميزانية 2025.

وعليه، ندعو الحكومة إلى التوجه مباشرة إلى هذه الفئة من الشباب العاطل الذين لا يحملون أي شهادة أو تكوين، ومن ثم ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، لدعم أكبر لقطاع التكوين المهني المعول عليه في تأطير وتكوين هذه الفئة بالتدرج وتأهيلها لتندمج في فرص الشغل الجديدة التي ستخلقها الحكومة خلال السنتين المتبقيتين من عمرها؛

- رابعاً، لا بد من مجهود أكبر للحكومة على مستوى تكلفة استيراد المواد الأولية، والعمل على سن شراكات دولية عبر اتفاقيات بأقل تكلفة، لاسيما في الصناعات السيادية كالغذاء والدواء؛

- خامساً، لا بد من تبسيط مساطر ولوج المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة للتمويل، سواء العمومي أو الخاص كالبنوك، هذه الأخيرة التي لا تزال تصعب مساطرها أمام المقاولات، رغم التوجيهات الملكية الواضحة في هذا الباب، حيث سبق لجلالة الملك حفظه الله في خطاب افتتاح البرلمان سنة 2019 أن أكد بأن القطاع البنكي لا يزال يعطي انطبعا سلبيا لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون، ويتجلى هذا المعطى بحسب خطاب جلالة الملك نصره الله في صعوبة ولوج المقاولين الشباب للقروض وضعف مواكبة الخريجين وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة، مؤكدا حفظه الله إدراكه جيدا أنه من الصعب تغيير بعض العقليات البنكية؛

- سادساً، بالموازاة مع السياسة الناجحة للحكومة في دعم المقاولات والصناعات الكبرى، حان الوقت لإعطاء أهمية كبيرة جدا للمقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، والتي تمثل أزيد من 97% من النسيج المقاولاتي الوطني، ويجب أن تتغير النظرة نحوها من مقاولات هامشية إلى مقاولات شريكة للدولة، لاسيما وأن نجاح نموذجنا التنموي الجديد لن يتحقق إلا بنجاح هذه المقاولات؛

- سابعاً، لا بد من تدخل الحكومة بالمزيد من التدابير لخفض تكاليف اللوجيستيك والطاقة، باعتبارهما عنصرين أساسيين في كلفة الإنتاج؛

- ثامناً، لا بد من تدخل أقوى للحد من فوضى القطاع غير المهيكل الذي ينافس المقاولات المغربية بشكل غير شريف، حيث يفوت على خزينة الدولة مداخيل هامة ويساهم في تراجع النمو الاقتصادي إن لم تقل إفلاس المقاولات نهائياً؛

- تاسعاً، لا بد من مواجهة شديدة لجرائم تزوير العلامات الصناعية التي تتم بعدد من المقاولات العشوائية والمخازن والضيعات السرية، والتي توزع

تراهن بلادنا كثيراً على هذا القطاع ليلعب دور التوازن حين اختلال باقي القطاعات الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، نتمنى المنجزات والحصيلة التي وردت في عرضكم القيم، السيد رئيس الحكومة، والتي تمت تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي جعل توجيهاته السامية من هذا القطاع محركاً أساسياً ومحورياً للتنمية الاقتصادية ببلادنا، لاسيما على مستوى مخطط التسريع الصناعي الذي يسعى إلى خلق منظومات صناعية فعالة وإبراز مهن عالمية تجعل من بلادنا منطقة لجذب الاستثمارات الكبرى في مجالات صناعية متعددة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نقول بكل موضوعية إن حكومتكم بصمت على إصلاحات مهمة داخل هذا القطاع، سواء على المستوى التشريعي أو المستوى التنظيمي، مما جعله يحقق إنجازات تحسب للحكومة الحالية التي حققتها في سياق اقتصادي دولي مضطرب، يرخي بظلاله على واقع بلادنا التي اختارت الافتتاح على السوق العالمية، بما لذلك من تكلفة.

ولكنه بالرغم من ذلك، فإن هذه الحكومة عملت على تحسين المنتج الصناعي المغربي والتوسع المهم على مستوى الأسواق الأجنبية، من خلال الافتتاح على أسواق جديدة وما واكبه من مشاريع لبنية تحتية متطورة لمواكبة هذا الافتتاح، الأمر الذي جعل معظم الصادرات الصناعية لبلادنا تعرف استمراراً في الارتفاع هذه السنة، لاسيما صناعة الطيران وصناعة السيارات والصناعة الكهربائية وصناعة الطاقات المتجددة، كأحد الصناعات الواعدة ببلادنا، لاسيما على مستوى طاقة الرياح والشمس والطاقة الهيدروجينية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالقدر الذي نتمنى فيه عالياً جهود حكومتكم في مجال تعزيز وتقوية الصناعة الوطنية، عبر إجراءات ملموسة، بالقدر نفسه نوجه عنايتكم لبعض الإشكالات التي لا تزال تعيق تطور القطاع، ونحن على يقين تام بأنكم ستفاعلون معها بقدر عالٍ من المسؤولية والنجاعة، وعلى رأسها:

- أولاً، ضرورة بذل مجهود أكبر لتيسير صعوبة وعقبة توفير العقار الموجه للصناعة؛

- ثانياً، لا بد من بذل مجهود كبير على مستوى العدالة المجالية في المجال الصناعي، بحيث، كما تعلمون 80% من الصناعة مركزة ما بين مدينة الجديدة وطنجة، لذلك لا بد من خلق مناطق صناعية معززة ببنية تحتية موازية وباقي الجهات والأقاليم لاسيما الهشة والنائية؛

- ثالثاً، لا بد من جعل الصناعة رافعة أساسية لتشغيل الشباب العاطل عن العمل، لاسيما الذي لا يحمل شهادات أو تكوين مهني أو حرفي، بحيث اليوم نعيش مفارقة كبيرة، إذ في الوقت الذي يروج فيه البعض ارتفاعات موهلة في بطالة الشباب، لاسيما بعد الصور المؤسفة لمحاولات هجرة الشباب بشمال

أجل، السيد رئيس الحكومة، إن زمن الصدق وتعزيز الثقة والمغاربة المستثمرون يثقون في القطاع الصناعي ببلادنا ويثقون في الآفاق السياسية والاقتصادية المطمئنة.

المغرب والله الحمد اجتمع فيه ما تفرق في غيره، يكفي أنه بوابة على إفريقيا وبعض الأميال من أوربا، يكفي أنه يتمتع باستقرار سياسي أنعم الله علينا بفضل الحكمة وتبصر لجلالة الملك وبفضل كذلك تضافر جهود كل القوى الحية والأحزاب الوطنية الصادقة الغيورة والتي لا تزايد ولا تغالي في حبها للوطن.

حضرات السيدات والسادة،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن تعاقب التجارب السياسية الحكومية مكنت المغرب اليوم من إدراك الإصلاحات التي تعرفها البلاد في مختلف المجالات، ومنها القطاع الصناعي. نعم، تضاعفت الوظائف في قطاع الصناعة 3 مرات، ارتفع عدد الشركات الصناعية بثلاث أضعاف، وارتفعت الصادرات الصناعية بـ 6 مرات حيث انتقل من 61 مليار درهم في سنة 1999 إلى 377 مليار درهم في سنة 2023.

المغرب أصبح أول منتج للسيارات السياحية على صعيد القارة الإفريقية، والمصدر الأول للسيارات الحضرية إلى الاتحاد الأوربي، وكذلك موقع المغرب ضمن الخريطة العالمية للدول الكبرى فيما يتعلق بالسيارات الكهربائية وصناعة البطاريات.

ارتفاع متزايد لحجم الصادرات الصناعية المرتبطة بقطاع السيارات، تعزيز موقع بلادنا كفاعل رئيسي في باقي المجالات على غرار الصناعة الغذائية، الصناعة الكيماوية والصناعة الدوائية والصيدلانية وصناعة النسيج والجلد.

وهذه الاستراتيجيات تمت مواكبتها بشبكة قوية من البنية التحتية الصناعية واللوجيستية، على غرار ميناء طنجة المتوسط وميناء الداخلة والناظور، وشبكة الطرق وخطوط القطر فائق السرعة، إضافة إلى تعبئة أزيد من 13.000 هكتار للعقار الصناعي وخلق حوالي 150 منطقة صناعية.

حضرات السيدات والسادة،

إن الفريق الاستقلالي، كشريك أساسي في الأغلبية الحكومية، إذ يسجل باعتزاز ما تحقّق من إنجازات، بفضل الاستراتيجيات الصناعية، بدءاً من مخطط الإقلاع في 2004 ومروراً بالميثاق في 2009 ووصولاً إلى التسريع الصناعي في 2014 ومخطط الإنعاش الصناعي في 2021، ولكن، اسمحو لي، السيد الرئيس الحكومة، أن أسط بعض الملاحظات الأساسية، ينبغي الوقوف عليها وأخذها بعين الاعتبار في إعداد استراتيجية مستقبلية.

إن السيادة الصناعية تمر أساساً من سيادة اتخاذ القرار، ومن أجل سيادة صناعية حقيقية لا على الدولة أن تقدم في قدرتها على إنتاج الأجزاء المكونة في صنع السيارات على سبيل المثال داخل المغرب بتقليص التبعية، تحديد السياسة التجارية مع توسيع اتفاقيات للتبادل الحر سوف يمكن المغرب

داخل الأسواق الوطنية بشكل مربّب وتتسبب في المآسي الاجتماعية والصحية وتوزع في ظروف غير آمنة؛

- **عاشراً،** لا بد من دعم الصناعة الوطنية على مستوى التحديات الرقمية لتواكب التطور الكبير في وسائل التصنيع الحديثة، التي تجعل مقاولاتنا قادرة على المنافسة.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى إجراءات صارمة على مستوى استيراد وسائل التصنيع القديمة والمتهالكة، والتي عوض أن تشكل رافعة في تسريع الإنتاج الصناعي، تشكل عبأ وتحول وحداتنا الصناعية إلى مزيلة للمكننة المتخلفة عن تطور العصر؛

- **النقطة الحادية عشرة والأخيرة،** لا بد من مجهود إضافي على مستوى دعم وتشجيع التصنيع الأخضر والحد من استهلاك الكربون، إذ رغم جهود الحكومة على مستوى تفعيل الطاقات النظيفة، لا يزال الواقع يتميز بالكثير من عوامل التلوث والمس بالبيئة.

تلكم بعض الملاحظات التي لن تحجب أبداً المجهود الجبار الذي بذلته الحكومة في هذا القطاع، والتي نتمنى لها المزيد من التوفيق، لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله. وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

تفضل السي زيدوح، في حدود 8 دقائق.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

إخواني أخواني أعضاء مجلس المستشارين،

أتشرف بتناول الكلمة لمناقشة مضمون ما تفضلتم به، السيد رئيس الحكومة، من معطيات وأرقام بخصوص حصيلة ومستقبل منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل، وكفتاح للنهوض بالنمو والتعزيز والابتكار واستحداث فرص العمل والحد من الهشاشة وبناء مجتمع أكثر مساواة.

واسمحو لي في البداية، السيد رئيس الحكومة، أن أأشن تفاعلي مع جوابكم بتأمين الحصيلة المميزة المشفوعة بالأرقام والاستجابة الحقيقية لمؤشرات الاقتصاد الوطني، وعلى رأس قائمة هذه المؤشرات هو مؤشر الثقة، الثقة في آليات صنع القرار الصناعي الذي أصبح مبدأ أساسياً في حكومتكم.

السيد رئيس الحكومة،

سأقول لكم في الأخير، باسم الفريق الاستقلالي، أن ما تحقق في القطاع الصناعي هو أحد أوجه اعتزازنا وافتخارنا في هذا التحالف الحكومي. وفقنا الله لما فيه الخير للبلاد والعباد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للفريق الحركي. فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين. تفضل السي يونس، في حدود 7 دقائق.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكرًا السيد الرئيس المحترم.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي وزملائي المستشارون الموقرون،**

بداية، ما كيخلفوش جوج دبال الناس اليوم، على أن القطاع الصناعي فبلادنا خلق واحد الدينامية، واحد التطور فهاذ 20 سنة ولا 25 سنة الأخيرة، بفضل واحد الرؤية ملكية، استباقية ومتنورة، اللي حطات واحد خارطة الطريق اللي على أساسها الحكومات المتعاقبة على تسيير الشأن العام فبلادنا سنت مجموعة من الموائيق والقوانين من قبيل: "ميثاق التسريع الصناعي، ميثاق الإقلاع الصناعي والجيل الجديد من مخطط التسريع الصناعي 2014-2020.

وخلفت مجموعة من الصناديق والمؤسسات اللي تكفلت بضخ استثمارات مالية مهمة فمجموعة من القطاعات من قبيل قطاع صناعة السيارات وقطاع صناعة أجزاء الطائرات، واللي الحمد لله بالفضل ديالها اليوم إيلا ضفنا عليهم قطاع تصدير الفوسفات والنسيج، قدرنا إلى حد ما أننا نحافظو على توازن الميزان التجاري في ظل مغرب 2024، لازال يستورد الكثير من ذاك الشي اللي كيستهلكو، وإيلا زدنا أضفنا عليه الواردات اللي ولينا كنستوردوها من المنتجات الفلاحية اللي كنا إلى حد الماضي القريب، عندنا منها واحد الاكتفاء ذاتي.

السيد رئيس الحكومة،

احنا لفريق الحركي، وانطلاقا من دورنا فالمعارضة الوطنية، المسؤولية، اللي عندنا واحد القدرة نقدية واحد القوة اقتراحية، غادي نحاول نتفاعل معكم فهاذ الموضوع الاستراتيجي، من خلال واحد 8 ولا 9 دبال النقاط تقنية وموضوعاتية:

أولا، السيد رئيس الحكومة، تحدثتو على التنزيل الأمثل للميثاق الجديد

الحفاظ على السيادة الصناعية حاضرا ومستقبلا، إذا كان هدفنا أن نلعب دورا رائدا في الصناعة لابد على أي مستثمر، خارجيا أو داخليا، أن يشعر بأن مشروعه يمكن تنفيذه في وقت قياسي طبقا للمعايير الدولية، وأن نكون منافسا للدول المماثلة.

كما ان النظام البنكي، السيد رئيس الحكومة، أساسي في السيادة الصناعية في تسريع الدراسات الملفات وتخفيف الشروط التعجيزية، فإن تمويل الصناعة لا يمثل اليوم إلا 90% من مجموعة التمويلات التي تقوم بها المؤسسات البنكية، ما يجعل عوامل الإنتاج الصناعي غير ميسرة بشكل كافي. تبسيط كذلك المساطر الإدارية والولوج المسهل للعقار أصبح أمرا محتوما لنجاح أي مشروع اقتصادي.

متابعة كل من يساهم في عرقلة خروج المشاريع الاقتصادية من أجل منفعة ما، وهذا أمر يسيء لسمعة بلادنا التي أصبح لها مكانة عالمية بفضل انخراط وتوجهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفيما يخص السياسة اللوجيستكية، السيد رئيس الحكومة، لابد أن تتحسن برفع من مستوى الخدمات وتقوية التنافسية، تعميم المنطقة الصناعية المميزة، هذا عمل ورؤية إيجابية، لابد أن تتعمم لأنه تساهم في تبسيط المساطر الإدارية.

المواد الأولية للصناعة، وتتعرفوا، السيد رئيس الحكومة، من يتحكم في المواد الأولية هو من يتحكم في الصناعة، وهذا أمر لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار حماية لسيادتنا الصناعية، كما أن تنوع الصناعة أمر أساسي مثل اللوازم المنزلية وقطع الغيار والدراجات والتجهيزات الطبية إلى غير ذلك، سيخلق مناصب الشغل مع التنوع الصناعي.

كما أن الصعود المهم الذي تعرفه بعض القطاعات الجديدة خاصة قطاع السيارات، الذي أصبح على رأس صادرات المغرب والطيران كذلك، هذا الصعود يبقى رهينا بالنسبة للاندماجية التي لازالت لم ترق إلى الطموحات المنتظرة.

نعم السيارات أصبحت 69% من الاندماجية أما الطيران فهي 38%. أما قطاع النسيج الذي يعتمد كبنية شبيهة كلياً على المناولة، وهو ما يؤثر سلباً على القيمة المضافة وعلى الميزان التجاري، أما الرفع من مساهمة الاستثمار الخاص ولازالت الدولة، السيد رئيس الحكومة، هي المستثمر الأساسي بـ 70% على غرار بعض الدول المتقدمة مثل تركيا والدول الآسيوية.

لذلك، لابد أن نجعل من الثقة أسلوب أساسي في التعامل مع الضمانات المشجعة، والنزاهة في التنافسية، لإعطاء شحنة في التطوير الصناعي وتقوية استثمار القطاع الخاص.

أما القطاع غير المهيكل، السيد رئيس الحكومة، يبرز كأحد أكبر التحديات التي تواجهها التنمية الصناعية، لكونه يساهم في المنافسة غير الشريفة ويحد من النمو الاقتصادي، وهذا لازال موجودا في النهار الواضح.

منظومة التكوين والتكوين المستمر: التي هي تبقى واحد الإشكال كبير
الي اليوم احنا مدعوين أننا ندخلو في واحد الإطار من الحكامة وواحد المقاربة
تشاركية مع القطاع الخاص باش نقدر نوجدوها.

الفاعلين الصناعيين كالمين تيعرفو.. الأغلب دياهم تيعرفو أن قاطرة النمو
الاقتصادي والتطور التكنولوجي في العالم للأسف ما تيواكبش التطور ديال
التكوين في بلادنا.

البحث العلمي: غنساءل معكم وغادي نختم هاذ النقطة هاذي، كيفاش
بواحد 0.8% من قيمة الناتج الخام الوطني قدرو يكون عندنا واحد البحث
وواحد المنتج فكري الي يقدم واحد الإجابات وواحد الحلول لإشكالية
الصناعة في بلادنا.

نتنناو، السيد رئيس الحكومة، أن الحكومة دياكم تملك الجرأة السياسية
الكافية لإعادة النظر في الاتفاقيات الي تترطنا مع المنظمات ومع الدول بمنطق
راجح - راجح، بمنطق أن ما يكونش الاقتصاد الوطني هو الخاسر الأكبر فيها.

السيد رئيس الحكومة،

نتنناو، إن شاء الله، أنكم تتفاعلو إيجابا مع المقترحات ومع النقط الي جينا
بها.

وفقكم الله، ووفقنا معكم لما فيه خير البلاد وصالح المواطنين، تحت الرعاية
السامية لصالح الجلالة نصره الله.
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

فليتفضل السي حرمة، في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد المحلول محمد حرمة:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في
هذه الجلسة العامة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة
بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، وهي مداخله كسابقاتها والتي
تدخلنا فيها في الجلسات الشهرية خلال هذه الولاية التشريعية، تهض على
قاعدة دعم الحكومة، وهو دعم لم ولن تغيره المواقع، لأنه ينطلق من مواقف
مبدئية ومن قناعة بأن ما تحقق وسيحقق للشغيلة على عهد هذه الحكومة
أمور جد إيجابية.

السيد الرئيس،

بهمنا اليوم، ونحن ناقش موضوعا يكتسي أهمية بالغة هو موضوع

للاستثمار، واحنا كذلك كتنناو أننا نشوفو ونزيدو نشوفو النتائج ديالو على
قطاع الصناعة وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وكتنناو صراحة أنه تعاد فيه النظر بما يكفل أن يكون واحد التوزيع مجالي
أكثر عدالة، واحد التوزيع عمودي الي يمكن المقاولات المتوسطة والصغيرة
أنها توج لهاذ الامتيازات، اليوم فاش كنتحدثو على واحد 50 مليون درهم
قيمة الاستثمار، راه ماشي كاع المقاولات تقدر توصل ليها، وماشي كاع
المقاولات الي بعيدة على المراكز الصناعية الكبرى تقدر توصل ليها.

فاش كنهضرو على ميثاق الاستثمار، لابد نشيرو إلى القانون الجديد
لتجويد أداء المراكز الجهوية للاستثمار، بالرغم من التحفظ ديانا على عدم
تفاعل الحكومة بشكل جد إيجابي مع التعديلات والمقترحة الي جنبها والتي
كنا كتنناو أنها تجود هاذ المشروع، إلا أننا كتنناو أن هاذ المراكز تدير الأدوار
الي كنتنظرو منها، باش يكون عندنا واحد التوزيع، واحد العدالة مجالية
فالاستثمار.

تحدثو، السيد رئيس الحكومة، على المنظومة المالية وهي بلا شك
تشكل واحد العائق إيلا هضرنا اليوم إحصائيات تتحدث على أن القطاع
المالي ما كيحول إلا واحد 9% من النشاط الصناعي في بلادنا، لأن تنفهمو أن
القطاع الصناعي هو دائما واحد القطاع الي مبني على واحد الأفكار مبني
على واحد السلاسل إنتاجية الي ديا مرتبط بالسوق بالأسواق الأجنبية
ومجموعة من المخاطر، ولكن تننناو أن الدولة تلعب الدور دياها كضامن لهاذ
المؤسسات باش تقدر تتفاعل إيجابا مع هاذ الأفكار وهاذ المشاريع.

إشكالية العقار: تابعنا جميع مخرجات الإحصاء العام للسكنى والتي اعطانا
واحد الخريطة وواحد التغيرات في الخريطة الديمغرافية لبلادنا، تننناو أننا
نشوفو واحد تحيين برامج إنشاء مراكز صناعية جديدة الي تتوازي هاذ
التغيير هذا، كتنناو أن تكون عندنا واحد الجرأة باش نعيدو النظر في توزيع
العقار في المراكز القديمة، الناس الي استفادو من هاذ العقارات وما قدروش
أنهم لسبب أو لآخر يخرجو المشاريع دياهم لابد أنها تعيد واحد تكون واحد
إعادة برمجة، ولما لا إعادة تفويت المشاريع أخرى قابلة للتنفيذ.

الفاخرة الطاقية في بلادنا: كولشي تيعرف أن الفاتورة الطاقية في بلادنا
تعتبر من بين أعلى الفواتير في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بالنظر
لأن أغلب الموارد الطاقية ديانا تنستوردوها من المواد أحفورية الي ديا
تتكون تابعة للأسواق الأجنبية، كتنناو أننا نزيدو نستثمر في الطاقات
المتجددة، ونشجعو على القطاع الخاص أنه يستثمر في هاذ القطاع.

القطاع غير المهيكل: تحدثو عليه مجموعة من الزملاء، تننناو أننا ما بنقاوش
نشوفو فيه على أساس أنه ذاك الوحش الي تمثّل واحد 30% من القطاع
الي ما تخلص الالتزامات دياو وما كيساهم في ميزانية الدولة، وأنا
نشوفو على أنه واحد المنظومة الي تقدر الدولة تستثمر فيها وتخلق فيها واحد
القيمة مضافة زائدة للاقتصاد والصناعة المغربية.

الاضطرابات الجيوسياسية والحروب والأزمات التي يعرفها العالم، والتي تبدو أنها مستمرة وستتواصل، مع ما لها من تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي وبالتبع على الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لقد شكل إخراج الميثاق الوطني للاستثمار خطوة كبرى وإصلاحا تشريعيًا طال انتظاره، كما أننا تابعا سير إخراج المراسيم التطبيقية التي نص عليها، لذلك فإن الآليات القانونية والتنظيمية لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تحقيق العدالة المجالية بالنسبة للاستثمارات التي يقوم بها باتت متوفرة، وتنمى صادقين أن يكون لها انعكاس فعلي على خريطة الاستثمارات الخاصة، وذلك كي تشمل التنمية المرجوة جميع جهات وأقاليم البلاد، وحتى تتمكن من محاصرة البطالة التي بات انتشارها مخيفا ويشكل تهديدا مستترا للسلم الاجتماعي الذي نعمل جميعا من أجل ضمان استدامته.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا.

الآن الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، فليفضل أحد المستشارين.

تفضل السيد الرئيس أيدي، في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين لمناقشة موضوع الجلسة الشهرية المتعلقة بـ "المنظومة الصناعية كرافعة للاقتصاد الوطني".

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يأتي سياق موضوع اليوم في ظرفية دولية بالغة التعقيد، يشهد فيها النظام العالمي ببعيده السياسي والاقتصادي تحولات جذرية غير مسبوقة، نتيجة استمرارية الحروب في شرق أوروبا وفي منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية في عدة مناطق التي تزيد من توسع رقعة النزاعات ذات الطابع المسلح، والأزمة الطاقية العالمية، وتدابير التضخم. كلها عوامل تفرض علينا إعادة النظر في نموذجنا الصناعي وخياراتنا الاستراتيجية المرتبطة به، في ظل ثنائية الممكن والمتاح ووفق منطق التوزيع

الصناعة، أن نؤكد على أن أولى الأولويات بالنسبة لنا في الاتحاد العام للشغلين بالمغرب، هي حماية الأجراء والنهوض بأوضاعهم المعيشية وحماية قدرتهم الشرائية وتوفير كافة الضمانات التي تقيهم من تقلبات الدهر.

لن نمل في الاتحاد العام للشغلين بالمغرب من التأكيد على أنه من واجب الحكومة، قانونيا وسياسيا وأخلاقيا، أن تحمي الحريات النقابية، التي تداس وتحارب في العديد من الوحدات الصناعية صباحا ومساء، فمع كامل الأسف هناك من يحترم القانون وهناك من ينتهكه دون حسيب ولا رقيب، لذلك ما فتئنا نطالب بتقوية جهاز مفتشي الشغل لينهض بمهامه على الوجه الأمثل.

وعلاوة على ذلك، لقد بات من المستعجل حل الإشكاليات التي يطرحها القطاع غير المهيكل، واسمحوا لي هنا، السيد رئيس الحكومة، أن أؤكد على أن هذه الحكومة، وبفضل الإرادة السياسية والنية الحسنة والجدية، تمكنت من مباشرة إصلاحات كانت في الماضي تبدو مستحيلة، لذلك فإن معالجة أوضاع العاملين في القطاع غير المهيكل لن تستعصي عليها، وسوف نقولها وبكل وضوح أن الدولة الاجتماعية يجب أن تستوعب جميع أبناءها ويجب عليها أيضا أن تحمي الفئات الهشة والمعرضة للمخاطر، ولعلنا نذكر جميعا واقعة طنجة التي توفي فيها غرقا مجموعة من العمال، رحمهم الله، الذين كانوا يشتغلون في وحدة صناعية غير مهيكلية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

نتمن غالبا ونقدر جميع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية القدرة الشرائية، كما نحبي شجعانها في الإعلان عن محدودية بعض التدابير والتراجع عنها في إطار التقييم الدائم لكل تلك التدابير، غير أن ما نود إعادة طرحه هنا، آمليين أن يتم التعامل معه بالحزم اللازم، هو الإشكاليات والمضاربات والاحتكار و"الجشع التضخمي" وغياب وضعف مقومات الوطنية الاقتصادية لدى بعض الفاعلين الاقتصاديين، وهي عوامل مسؤولة بشكل مباشر عن ارتفاع الأسعار، لذلك بات من الضروري الإسراع بإصلاح تشريعي لتقوية البعد الزجري لمواجهة تجار الأزمات.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لا يساورنا شك في الاتحاد العام للشغلين بالمغرب في أن هذه النهضة الصناعية التي أرسى دعائمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي لا يمكن أن نجد عناء في الوقوف على أوجعها ومظاهرها الكبرى، سوف تستمر وتتواصل، لا سيما أننا بصدد احتضان العديد من التظاهرات الدولية الهامة.

من المؤكد كذلك أن الحكومة على وعي تام بعودة قضايا السيادة، ومن أهمها السيادة الصناعية، لذلك نعتقد أن البرامج والمشاريع التي يتم وضعها وتنفيذها يجب أن تستحضر هذه الجوانب الهامة، ولا سيما في ظل

كشفت جأحة "كوفيد-19" عن هشاشة سيادتنا الدوائية، وعجزنا في بداية الأزمة عن إنتاج أبسط المستلزمات الطبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في سياق مناقشة الأبعاد الإستراتيجية لمنظومتنا الصناعية، أستحضر "مبادرة الأطلسي" التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لتفتح آفاقاً جديدة أمام صناعتنا الوطنية، خصوصاً فيما يتعلق بالبنية التحتية والصناعة الحديدية والطاقة والبحرية، لكن الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية تتطلب تغييراً جذرياً في مقاربة الحكومة لها، سواء حكومة اليوم أو حكومة الغد، على اعتبار أن تنفيذ هذه المبادرة التي من شأنها أن تغير كافة الموازين وتعيد تشكيل منطقة الساحل، سواء سياسياً أو اقتصادياً، لم يعد مقبولاً معها أن نكتفي بدور "المصنع المنخفض التكلفة" للدول الأخرى.

وعليه، نحن بحاجة إلى استراتيجية صناعية جريئة تحم (المقصود تضع) التحكم في التكنولوجيا والابتكار وتجعلها في صلب أولوياتها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي العلوي في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يخفى عليكم أن تطوّر الصناعة الوطنية قد جاء نتيجة لعوامل أساسية أهمها:

- ✓ الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه بلادنا ولله الحمد؛
- ✓ جاذبية مناخ الاستثمار بعد الإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها بلادنا، الأمر الذي أدى إلى تحسّن تصنيف المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال؛
- ✓ النظام المالي الذي يتّسم بالجديّة النقدية؛
- ✓ البنية التحتية الجيدة التي قمنا بتطويرها؛
- ✓ اتفاقيات التبادل الحر المتعددة، التي جعلت منّا بوابة على العالم.
- ✓ كما أن هذه الدينامية المتطورة ستواصل مع المشاريع الكبرى، على غرار ميناء الناظور غرب المتوسط، والميناء الجديد الداخلة الأطلسي في غضون العامين المقبلين، وكذا مضاعفة قدرات المطارات وتوسيع

العادل للمجال الصناعي.

وفي خضم هذه التحولات العميقة، ونحن نتحدث عن المنظومة الصناعية كأحد أهم الأسس لتعزيز اقتصادنا الوطني، يتعين علينا أن نطرح سؤالاً جوهرياً، أين نحن من السيادة الصناعية الحقيقية؟

إن الحديث عن السيادة الصناعية لا يمكن أن يظل حبيس الشعارات والخطابات حمالة الأوجه، فبعد عقدين من الاستراتيجيات الصناعية المتعاقبة، لا زلنا نعانى من تبعية مقلقة في القطاعات الاستراتيجية، ولعل نظرة متأنية على واقع قطاعنا الصناعية الرئيسية تكشف عمق هذه الإشكالية:

أولاً، فيما يتعلق بقطاع السيارات، ورغم تصدرنا للقارة الإفريقية بقدرة إنتاجية تتجاوز 700 ألف سيارة سنوياً، إلا أن هذا النجاح الكمي يخفي هشاشة بنوية، فنسبة الإدماج المحلي في المكونات التكنولوجية العالية الدقة لا تزال متواضعة، حيث نجد أنفسنا عاجزين عن إنتاج المكونات الحيوية كالمحركات والأنظمة الإلكترونية المتقدمة، كما أن يافطة "تم تجميعه بالمغرب" لا تزال داخل الخيال العام لأغلب المغاربة، حيث يفضلون السيارات المستوردة على التي يتم إنتاجها في بلادهم، الأمر الذي وجب معه تعزيز ثقة المواطنين في المنتج المحلي، سواء كان ذاتي التصنيع أو تم تجميعه على التراب الوطني.

ثانياً، بخصوص قطاع الطيران، فرغم نجاحنا في استقطاب أكثر من 140 شركة عالمية، إلا أن معظم نشاطنا الصناعي يقتصر على تصنيع مكونات بسيطة نسبياً. نحن نفتقر إلى القدرات في مجالات التصميم والهندسة المتقدمة، مما يجعلنا في موقع المنفذ وليس المبتكر في سلسلة القيمة العالمية.

ويزداد الوضع قلقاً، السيد الرئيس، عند الحديث عن قطاع الصناعات الغذائية، نظراً لما يمثله من تحديات تتجاوز مجرد تأثيره على الميزان التجاري.

فبلندا، ورغم وفرة موارده الفلاحية وقدرته على إنتاج مجموعة واسعة من المحاصيل، لا يزال يعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية المصنعة، ما يعكس ضعف قدرتنا في الصناعة التحويلية، وبالتالي فتصدير المواد الخام واستيرادها بعد التصنيع يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد، حيث تُفقد قيمة مضافة كبيرة في عملية التصنيع التي تُساهم في خلق فرص عمل قارة، وهو ما يؤدي من جهة أخرى إلى استنزاف مالي متواصل وعبء على الميزانية العامة.

ولا يتوقف التأثير عند الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى تهديد الأمن الغذائي الوطني، حيث أن الاعتماد على الاستيراد في تلبية احتياجاتنا الغذائية يجعلنا عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، سواء من حيث الأسعار أو توفر المنتجات، هذه التقلبات، إلى جانب التجاذبات السياسية والاقتصادية العالمية، قد تُضعف قدرتنا على تأمين احتياجاتنا الأساسية في فترات الأزمات، وهو ما قد يُعرض بلادنا لضغوط كبيرة وقد يفاقم من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولعل الدرس الأقسى جاء من قطاع الصناعة الدوائية، فرغم امتلاكنا لثاني أكبر صناعة دوائية في إفريقيا، فقد

وحيث أن النقل البحري يُعتبر أحد التحديات الرئيسية التي أطلقتها الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، فإننا ندعو إلى التسريع بتهيئة الظروف اللازمة لتجهيز أسطول بحري تجاري وطني يُلبي المعايير الدولية.

وفي الأخير، لابد من التأكيد ضرورة ميثاق استثمار خاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والتي تمثل 95% من نسيجنا الاقتصادي، للمساهمة في تطور المنظومة الصناعية على صعيد كافة جهات المملكة.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نُعبر لكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن إرادتنا القوية على المساهمة في مسار تحقيق السيادة الصناعية التي نريدها لبلادنا، والمشاركة الفعالة في تحقيق الطموحات الصناعية والتطور التنموي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين.

السادة والسيدات الوزيرات والوزراء،

لا يمكننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل إلا أن نسجل بإيجاب ما حقته بلادنا في مجال التصنيع الوطني.

فإن يصبح المغرب منصة وسوقا جذابا للاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي عالميا، وأن نحقق مراتب متقدمة في مؤشرات التصنيع، هي بالفعل فقرة نوعية في منظومة الاقتصاد الوطني الذي أصبحت فيه للصناعة مكانة مهمة، خاصة في صناعات هامة كصناعة السيارات وبعض أجزاء الطائرات، وصناعة الأدوية، بل باتت الصناعة دعامة للرفع من نسبة النمو، وتحقيق للتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بالنظر لمساهمتها في:

• خلق الثروة؛

• الرفع من معدل النمو؛

• توفير فرص الشغل التي لا يزال عددها ونوعيتها أقل بكثير من احتياجات المغرب والإمكانات الحقيقية التي يزر بها شبابنا.

لكن، اسمحوا لي السيد الرئيس، ونحن نطمح لبناء الدولة الاجتماعية:

شبكة الطرق السريعة من 1800 إلى 3000 كلم، وتعدد شبكة القطارات عالية السرعة؛

✓ وكذا التطور الذي تشهده المنظومة الصناعية ببلادنا.

وخير مثال يُمكن الاستشهاد به في هذا المجال هو قطاع صناعة السيارات - كما جاء في الكلمة ديا لكم - الذي يعيش قصة نجاح مميزة، فبعد أن أصبح المنتج الأول للسيارات في أفريقيا، أثبت المغرب والقطاع الخاص المغربي قدرتهما على الجمع بين القدرة التنافسية والابتكار وبنسبة اندماج محلي تبلغ 69%، وصادرات تصل إلى 150 مليار درهم.

كما يُعدُّ قطاع صناعة الطيران أيضًا مثالاً لهذا النجاح، واليوم لا نوجد هناك طائرة تُخلق في السماء ليست فيها أجزاء صُنعت في المغرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

على الرغم من تقدم العديد من فروع الصناعة الوطنية، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تُحد من إمكاناتها الكاملة والتي يُجبُّ مُعالجتها، وكما هو مَعهُودٌ فيه دائماً، سيؤدي القطاع الخاص، دوره في الجهود التي يتعين بذلها لمواجهة هذه التحديات.

واليوم، فإن موضوع السيادة الصناعية يُعتبر الرهان الأساسي الذي يتعين العمل على التغلب عليه، وفي هذا الصدد، لا بد أن نَسْتَحْضِرَ الرسالة السامية التي وَجَّهَهَا صاحب الجلالة حفظه الله إلى الدورة الأولى من اليوم الوطني للصناعة في مارس 2023، حيث أكد جَلَالَتُهُ على ضرورة تعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يَكُنُّ التحدي الأول في العمل على تحسين مُعدل الاندماج المحلي في جميع الصناعات، من خلال تطوير جميع المنظومات الاقتصادية (les écosystèmes)، على غرار ما تحقق في صناعة السيارات، وهو ما يَسْتَوِجِبُّ تعزيز الإنتاج المحلي عبر مواصلة تشجيع علامة "صنع في المغرب"، وتفعيل الأفضلية الوطنية للمنتجات المحلية في الصفقات العمومية.

وهنا يجب التأكيد على ضرورة رفع جودة التكوين من أجل ملائمة مَوَاصِفَاتٍ وَطَبِيعَةٍ تَكُونِ الحِرَجِينَ مع متطلبات سوق الشغل.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ندعو إلى القيام بمراجعة شاملة لمنظومة التكوين المهني، وهو شَرَطٌ أساسي لتمكين صِنَاعَتِنَا من الموارد البشرية المؤهلة لمواصلة تَطَوُّرها.

علاوة على ذلك، من المُرَجَّح أن يُعَزَّزَ التواجد القاري للمغرب، وخاصة المبادرة الأطلسية التي أطلقتها جلالته الملك والتي تَهْمُ أكثر من 450 مليون نسمة، وتفعيل مِنطَقَةِ التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF³)، من تَقْوِيَةِ فُرْصِ نُمُو صِنَاعَتِنَا.

³ Zone de Libre Echange Continentale Africaine.

✓ النهوض بهيكلية وتنظيم قطاع الصناعة التقليدية ودعمه لتجاوز القصور المسجل على مستوى التسويق وتثمين المؤهلات الصناعية المحلية؛
✓ الاهتمام أكثر بالبحث العلمي والرفع من الميزانية المخصصة له، إذ لا سيادة صناعية دون بحث علمي وابتكار؛
✓ رفع التهميش عن المناطق النائية اعتبارا لخصوصيات كل جهة ومواردها ومؤهلاتها؛
✓ دعم ومواكبة المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والتي بدأت تعرف للأسف تصاعدا في نسب الإفلاس حسب تقارير هيئات دستورية؛
✓ الحد من انتشار القطاع غير المهيكل الذي بات يتغول في النسيج الاقتصادي الوطني متربها من الواجبات الجبائية والاجتماعية؛
✓ إرساء سياسة جديدة للتشغيل لا يتم فيها تغليب العملية الإنتاجية على حساب المنتج الحقيقي للثروة وهم العاملات والعمال؛
✓ إرساء علاقات شغل مهنية واجتماعية جديدة، تفرض احترام القوانين كضامن للحقوق الأساسية وإعطاء الأولوية للعمل اللائق، ووضع جزاءات صارمة على كل من يخل بشروط العمل اللائق كما عرفته منظمة العمل الدولية: أجور عادلة، توفير الحماية الاجتماعية لكافة العاملات والعمال، وحمايتهم من أوجه الهشاشة الشغلية من أجل فرض التصريح الكامل بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السي نور الدين.
بالنسبة لكلمة المجموعة الدستورية الديمقراطية الاجتماعي توصلت بها الرئاسة مكتوبة وستدرج في محضر الجلسة.
الآن ننقل الى كلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
السيدات أو السادة أحد المستشارين فليفضل.. السي لحسن في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن عرض الحكومة حول المخططات والمبادرات الصناعية التي تم وضعها لا تحقق في الواقع النتائج المرجوة والضرورية لتحقيق تحسن في هذا القطاع الحيوي.
الحكومة تتحدث عن المنظومات الصناعية ومخطط تسريع التنمية الصناعية الذي يهدف إلى تحفيز الشراكات بين الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى

ألا تسائلنا حقيقة تأثير هذا التطور الصناعي على كافة الأجراء وعموم المغاربة؟

ألا تسائلنا آثار التطور الصناعي على واقع العمال والعاملات وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية؟

خاصة حقهم في الأجر الاجتماعي الذي لا يساهم فقط في الرقي الاجتماعي، بل يلعب أيضا دورا أساسيا في تنمية البلاد ككل بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعلمون أن الاشتراكات الاجتماعية للعمال يتم توظيفها عبر مؤسسات وطنية في استثمارات عمومية، وبالتالي تعد الطبقة العاملة ركيزة أساسية في الادخار الوطني.

لذا، لا يجب أن ينظر إليه - أي الأجر الاجتماعي - على أنه مجرد تكلفة اجتماعية.

فأي طعم وأي لون لهذا التصنيع وهذه الاستثمارات إن لم يكن مبتغاها هو الانسان؟

وأي معنى حقيقي للدولة الاجتماعية إن لم يتم حماية العاملات والعمال من جشع الرأسمال؟

ومتى سيتم تبني سياسات عمومية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة الأجراء على قدم المساواة؟

السيد الرئيس،

طموحنا وتطلعا هو تحقيق السيادة الصناعية تماشيا مع الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك من خلال تسريع التحول البنيوي نحو صناعات جديدة، وجعل الإنتاج المحلي أكثر قدرة على المنافسة لتقليل الاعتماد على الاستيراد خاصة في المواد الاستهلاكية الأساسية من التبعة للخارج.
نتطلع إلى تحقيق السيادة الطاقية من خلال الانتقال الطاقى نحو الطاقات المتجددة.

وهنا نسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل، الأهمية الكبرى التي توليها بلادنا للتحول البيئي والعمل على إنجاح مشروع الانتقال الطاقى وتطوير الطاقات المتجددة، فأملنا ليس فقط تلبية احتياجاتنا المتزايدة من الطاقة بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة، بل أيضا أن تكون بلادنا مصدرا للطاقات النظيفة.

ثم الرفع من إمكانيات المغرب التصديرية صناعيا وجلب العملة الصعبة، من خلال:

✓ الرفع من سلاسل الإنتاج المحلية؛

✓ ترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة، وبذل جهود أكبر في توفير البنية التحتية الصناعية وعصرنتها؛

✓ صيانة العلامة المغربية بالجودة المطلوبة وبالمعايير العالمية للرفع من منسوب ثقة المغاربة في المواد المصنعة ببلادهم، وتقوية الرأس المال الوطني الصناعي؛

والمتوسطة، لكن مع كامل الأسف، إن المقاولات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل 95% من النسيج الصناعي، لا تجد الدعم الفعلي في هذه الشراكات. فهاذا استفادت هذه المقاولات من التحالفات التي تم الحديث عنها؟ نرى أن الدعم الموجه لهذه المقاولات لا يتجاوز في أغلب الأحيان الخطط الشكلية ولا يواكب التحديات الحقيقية التي تواجهها في الميدان مثل الإجراءات البيروقراطية وتعقيد الوصول إلى التمويل. كما أن نسبة الاندماج المحلي، بالرغم من أنها تبدو مرتفعة في بعض القطاعات كقطاع السيارات، تبقى محدودة في قطاعات حيوية أخرى، مثل الطاقات المتجددة والصناعات الكيماوية، حيث يظل الاعتماد على الواردات هو السمة البارزة.

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بدعم الابتكار والبحث العلمي في القطاع الصناعي، فصحيح أن هناك بعض العقود الموقعة لدعم المشاريع الابتكارية، لكن السؤال الأهم هو: هل هذه المشاريع الابتكارية تجد أرضاً خصبة للتنفيذ؟ فالتحدي هنا ليس في توقيع العقود فقط، بل في توفير الدعم الفعلي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الموارد المالية والبنية التحتية اللازمة للتطوير التكنولوجي، ويمكن التساؤل أين دور الحكومة في تفعيل الشراكات بين القطاع العام والخاص في هذا المجال؟

السيد رئيس الحكومة،

البرنامج الوطني "صنع بالمغرب" يعد من البرامج الطموحة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاج المحلي، ولكن إذا نظرنا إلى النتائج على الأرض، نجد أن المشاريع التي تم الإعلان عنها، رغم عددها الكبير، لم تُترجم إلى فرص شغل حقيقية ودائمة.

نحن بحاجة إلى رؤية واضحة حول نوعية فرص الشغل التي يتم خلقها. هل هي فرص مؤقتة؟ وهل توفر العيش الكريم؟ الحكومة تركز على الأرقام دون أن تقدم تفسيراً حول الآثار الحقيقية لهذه المشاريع على الاقتصاد المحلي والوطني والمواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

بالنسبة للاندماج المحلي في القطاعات الخضراء، نلاحظ أن المشاريع في هذه المجالات تظل محدودة من حيث الانخراط الفعلي للشركات المحلية، في المقابل سيطرت الاستثمارات الأجنبية على هذه القطاعات، نحن في حاجة إلى سياسة دعم حقيقية لهذه القطاعات لضمان انخراط حقيقي للمقاولات الوطنية.

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بتحقيق العدالة المالية في توزيع المشاريع الصناعية، فقد أظهرت التقارير أن هناك تركيزاً كبيراً للمشاريع في المناطق الكبرى على

حساب المناطق النائية.

كيف يمكن تحقيق تنمية متوازنة إذا كانت المشاريع الاقتصادية لا تصل إلى الأقاليم الأقل حظاً؟ يجب أن لا تبقى الفوارق الجهوية تنمو بشكل مستمر نحتاج إلى سياسة استثمارية شاملة تدعم اللامركزية.

السيد رئيس الحكومة،

عندما تتحدث الحكومة عن محاربة المضاربات العقارية في المناطق الصناعية، فإن هذا الكلام لا يتماشى مع الواقع، العديد من الأراضي الصناعية التي كانت مخصصة للمشاريع أصبحت عرضة للمضاربات العقارية، ويُستغل بعضها لأغراض أخرى لا علاقة لها بالصناعة.

الحكومة، للأسف، لم تُظهر أي إرادة حقيقية لمواجهة هذه الظاهرة. من الواضح، أن الحكومة تروج لمشاريع ضخمة ولكن التنفيذ الفعلي يبقى قاصراً عن تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والتوازن المحلي والتنافسية الحقيقية للصناعة الوطنية. إننا بحاجة إلى سياسة صناعية جادة.. شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس. شكراً.

ننتقل الآن للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي. فليفضل أحد السادة المستشارين. تفضلي لبنى في حدود 3 دقائق، السيدة المستشارة.. لو كان يمكننا، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية وهي جلسة تأتي بين مشروع قانون المالية 2025 والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حماية النسيج المقاوالاتي الوطني وتقوية تنافسيته باعتباره رافعة أساسية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة، لاسيما وأن 95% من المقاولات هي مقاولات صغيرة ومتوسطة وجلها ذات طابع عائلي وتعاني من الهشاشة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

صرحتم أنكم قد خصصتم 11 مليار درهم لتشغيل 240.000 منصب شغل ما بين 2024-2026.

مرة أخرى السيدة المستشارة.
والآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.
فليتفضل مشكوراً.

السيد رئيس الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، عندي يعني ثلاثة، أربعة، ديال المسائل اللي نجيب فيها فهاذ التعقيب.
أولاً، أن الحكومة تقود عهد صناعي جديد، عبر إقرار صناعة أكثر مرونة وقادرة على التأقلم.

الحكومة خدامة بجد، حتى نجعل من المغرب مركزاً صناعياً تنافسياً على الصعيد الإقليمي والدولي.

الحكومة جعلت من السياسة التصنيعية الوطنية محفزا للموارد البشرية. خصنا نعرفو، أن استراتيجية التصنيع ليس اختياراً بل قراراً، هي ماشي سياسة فعلاً قطاعية، ولكن سياسة كذلك ديال دولة، هي سياسة ماشي فقط سياسة حكومية، هي استراتيجية وطنية اللي كتجاوز الزمن الحكومي. فهاذ المجهودات كلها اللي تعملات والي كتمتد على مدى 25 سنة، بفضل الرؤية ديال سيدنا الله ينصرو، وكناكدها مجموعة من الأرقام على غرار ارتفاع الصادرات ديال الصناعة من 61 مليار ديال الدرهم ف 1999، إلى 129 مليار ف 2010، إلى 376 مليار ديال الدرهم سنة 2023.

ارتفاع عدد المقاولات الصناعية من 4500 ف 1999، إلى تقريباً 13.000 في 2023، وكذلك رقم المعاملات اللي هو مهم وكبير، 80 مليار ديال الدولار بالنسبة للشركات المصنعة.

واليوم، بلادنا كتعرف تحولات وتحولات كبيرة اللي فيها بعض الإكراهات، من الإكراهات اللي كاينين، كاين الجفاف اللي كيبان التأثير ديالها، أولاً على القيمة المضافة ومناصب الشغل في القطاع الفلاحي.

ما ننساوش الورش اللي كتنشغل عليه الحكومة المتعلق بالإصلاح الشامل للمؤسسات العمومية بهدف ترشيد الاستثمار العمومي وتخفيف القطاع الخاص باش يكون عندو هامش كبير فالجمال الصناعي والاستثماري.

هاذ الشي كيخلينا احنا نكونو واعيين أنه نحققو تحمل شمولي في منظومة خلق الثروة وفرص الشغل، بالاعتماد أكثر على القطاعات الأخرى، وأهمها القطاع الصناعي.

هذا اختيار حكومي، واحنا غادين فيه وغادين فيه بسرعة، والمحمد لله أننا فالشهور الأولى ديال هاذ الولاية ديال الحكومة ديالنا، قدرنا نخرجو الميثاق الجديد ديال الاستثمار، ما ننساوش أن أول القوانين اللي خرجاتهم الحكومة هو قانون المناطق الصناعية، اللي كتراهنو عليها باش تحقق واحد

ولكن، السيد الوزير، حافظوا لنا على المناصب ديال الشغل اللي كاينة حالياً، هي عندنا واحد المصنع فالجهة الشرقية اللي استثمر فيه موله بمليارات الدراهم، ولكن كيشغل لنا 400 منصب شغل ثابت و 8000 منصب شغل غير مباشر، هذا ممدد بالإغلاق بسبب أنه كيعاني من التنافسية غير المشروعة بسبب المادة اللي كيصنعها، كيم استوردها من دولة أخرى بأبخس الأثمان.

السيد الوزير المحترم،

لقد اتجهت بلادنا في الآونة الأخيرة نحو التصنيع، وهذا الأساس تم إطلاق مجموعة من البرامج والمخططات لتحقيق الإقلاع الصناعي، والتي كان آخرها مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، والذي ينبغي اليوم عرض مخرجاته وتقييمها بكل موضوعية، خصوصاً من حيث مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام وإحداث مناصب الشغل.

السيد رئيس الحكومة،

تواجد بلادنا في محيط صناعي تنافسي يقتضي إخراج استراتيجية صناعية جديدة قادرة على ضمان تنافسية المقاولات المغربية ومواجهة الأزمات والتحديات من قبيل استمرارية تداعيات جائحة كورونا، الوضع الجيو استراتيجي، حرب أوكرانيا والشرق الأوسط، تقلب أسعار المواد الأولية، اتفاقيات التبادل التجاري الحر وأثرها على الميزان التجاري، ضعف انخراط القطاع البنكي في النشاط الصناعي رغم استفادته من الدعم ديال الدولة، ضعف ملائمة التكوين بسوق الشغل، وغيرها من الإكراهات، كذلك غياب العدالة المجالية. كتمناو أن التران يوصل للرشيديّة، وأن خط فاس - وجدة ما يقاش يمشي بالفحم الحجري، كاين هناك أيضاً عدم توفير خدمات القرب داخل أغلب المناطق الصناعية.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا الموضوع لا يقبل المزايدة، ولكن نسجل بكل أسف أن هذه الحكومة اتجهت إلى دعم المقاولات الكبيرة على حساب المقاولات الصغيرة والصغيرة جداً والمتوسطة.

كما أن رهن قطاع الصناعة بين قطاعين حكوميين، هما قطاعات الصناعة والتجارة وقطاع التشغيل والإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات، سيؤدي لا محالة إلى ضعف التقائية السياسات العمومية ذات الصلة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن نسبة إفلاس المقاولات في ارتفاع، مرجح أنه يوصل لـ 16.100 مقالة مغلقة ف 2024.
للأسف ما...

السيد الرئيس:

انتهى الوقت المخصص لكم السيدة المستشارة.

ديال بلادنا، ضروري كما جاء في خطاب صاحب الجلالة، ما نلقوا الصيغة باش هاذ الإمكانيات البشرية والمادية التي عندهم تلقى راسها فالدينامية الاستثمارية التي كتنخلق فبلادنا.

وطبعا للاستثمار، ما كنتكلموش غير على المشاريع الكبيرة، واحنا عارفين القيمة الكبيرة ديال المقاولة يعني الصغيرة والمتوسطة، مع السادة الوزراء احنا كنشتغل على المرسوم الي غادي يخرج للمستقبل باش العروض الي تقدم لهاذ المقاولات تكون للمستوى، لأننا كنعرفو الأهمية ديالها خاصة بالنسبة للتشغيل، (donc les TPME⁶) إن شاء الله، نخرجو ليا الحق ديالها ف (la charte d'investissement).

نتمنى من السادة الوزراء المعنيين، يعني كلهم موجودين معنا هنا فالقاعة، بأنه قبل يعني فالشهر ديال (janvier) إن شاء الله، ناخذو العهد معكم هنا فهاذ القبة أن نخرجو هاذ (le décret) ديال (les TPME) باش يستافو من هاذ الاستثمارات الي كاينين، مع العلم أنه اعطيناهم كانت حتى غير لـ 50 مليون ديال الدرهم من فوق الي يمكن تكون يعني (au niveau territorial)، اليوم طلعتها حتى 250 باش نخليو الإمكانيات باش الناس تقدر تشتغل يعني عمليا فالميدان ديالها، وبلا ما تطلع للرباط، بلا ما تيجي تاخذ (les autorisations) ديالها فالرباط.

المعدل ديال الناتج الخام غير الفلاحي ديال هاذ 3 دالسنوات، هو تقريبا 4.6%، إيلا اخديتي (hors agriculture) لأنه كنعرفو الإشكالية ديال الفلاحة الي كانت، وإيلا بغينا تقارنوه، تقارنوه بين 2014 و 2021، فهو كان تقريبا بين 3.3%، إذن ربحنا واحد 1.6 نقطة.

احنا كنعتبرو اليوم بأنه عندنا جميع المؤهلات لتحقيق إقلاع صناعي جديد مبني أساسا على المهن المستقبلية، والتنافس فالعالم ولى مبني على بزاف ديال المعايير منها اليد العاملة، (la logistique) الانفتاح الاقتصادي (la décarbonation)، الذكاء الاصطناعي، وهاذ الشي كله احنا كنشتغلو عليه داخل الحكومة، سواء في الاستراتيجيات ديال الانتقال الطاقى أو الرقمي، وغيرها من البرامج، وحددنا التشغيل كأولوية كبرى وكنشوفو أنه من الضروري لتطوير مناصب شغل الي تكون عندنا قارة لازم من قطاع صناعي قوي تنافسي، مهيكل ومستدام.

احنا اليوم في الحكومة واعيين بالدور ديال الصناعة والقيمة ديالها فالمنظومة ديال الاقتصاد الوطني، لأنه مع توالي سنوات الجفاف وعدم الانتظام ديال التساقطات المطرية والتأثير ديالها على القطاع الفلاحي، من الضروري أنه نزيدو نطورو الأداء ديال القطاع الصناعي بدون أن نقرط في القطاع الفلاحي، لأنه دائما كنواكبوه في انتظار إن شاء الله سنوات أحسن وأحسن، ما كنقولوش الصناعة هي الي كاينة، الصناعة كاينة وخصنا نزيدو بها بسرعة،

الحكومة فالعقار الصناعي، باش ما تبقاش المضاربة يعني والتلاعب، راه درنا واحد (la loi)، كنت قبل إيلا واحد السيد اخذا الأرض خصك تمشي معه للمحاكم ودعيه وتبقى تسنى، اليوم بفضل هاذ القانون يعني أنه يمكن ليك بين مسألة إدارية ترجع الأرض ديالك عن طريق (la CRI⁴) يعني (au niveau régional) هذا شيء جد إيجابي.

القطاعات المستقبلية بحال السيارات والطائرات والطاقات المتجددة والمشاريع ديال الصناعة الكيماوية الي كيساهم فيها بشكل كبير المكتب الشريف للفوسفات، كاين كذلك الصناعة التحويلية الكلاسيكية الي لقات راسها فالميثاق وتفاعلت بشكل كبير مع المستجندات ديالهم.

هاذ الشي خلا المشاريع الصناعية الي كنعرض أمام اللجنة الوطنية للاستثمار كتضاعف، لا من حيث الحجم ولا من الناحية ديال المناصب ديال الشغل، إيلا خذينا المدة ديال 9 شهور الي قبل من (la charte d'investissement) كما قلت قبيلة، ودرنا المقارنة أي يعني سنة ونص قبل من الميثاق، وسنة ونص بعد الميثاق، (le CAPEX)، الرأسمال ديال الاستغلال ديال المشاريع داز من 13 مليار ديال الدرهم إلى 140 مليار ديال الدرهم، إذن 10 ديال المرات ديال الاستثمار، ومناصب الشغل كانت في 5400 ديال منصب الشغل ودارت لـ 81 ألف منصب ديال الشغل الي جاو فهاذ القرارات ديال الاستثمارات الي غادي يكونو، أي أكثر من 15 مرة.

وفالأيام المقبلة إن شاء الله، غادي نعقدو الاجتماع السادس ديال اللجنة الوطنية يعني فالصيغة الجديدة، والي غادي يناقش تقريبا 50 مشروعا، أنا راه سقسيت السيد الوزير والسادة الوزراء، على أشنوهوما الاستثمارات الي كاينين قبل ما ندوزو، قالوا لي ذاك الشي الي غادي يتقدم تقريبا فيه 150 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار غادي يتقدم فاجتماع واحد، يعني وما بين 70 ألف و 80 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وبالنسبة للاستثمارات ديال الأجانب، فالحصة ديال المشاريع الصناعية الي فيها (les IDE⁵) وصلات 39%، شيء يعني جد إيجابي، والمداخل ديال الاستثمارات الأجنبية حتى لأبريل 2024 كانت قياسية، يعني فالتراريخ ديال المغرب، أحسن 4 شهور بالنسبة للمداخل ديال (les IDE) ديال الأجانب بالنسبة لبلادنا.

وعلى ذكر الاستثمارات الأجنبية، احنا اليوم، عوالين فهاذ الدينامية باش تكون عندنا رؤية واضحة بالنسبة لمغاربة العالم باش يستثمرو فبلادهم، هاذ الشي كيتاشي مع التوجيهات ديال سيدنا الله ينصر، والي الحكومة دائما كتفاعل معها، وغادي يكون عندنا تصور واضح، لأننا كنعرفو الارتباط ديال المواطنين بالوطن ديالهم، وكيفما اليوم كيشكلو مساهم رئيسي فالموارد الخارجية

⁶ Très Petites et Moyennes Entreprises.

⁴ Centre Régional d'Investissement.

⁵ Investissements Directs Etrangers.

يبقى غير المحور ديال طنجة - الدار البيضاء هو المساهم الأول، لا، خص يعني لابد ما ننوعو مع العلم أنه وأنا قلت لكم كين تقريبا شي 3500 هكتار اللي كنوجد فجميع أنحاء المملكة، باش يكونو فيها استثمارات ويكونو ف (des plateformes) و (je pense que) كينين (des plateformes) المستثمرين كيدخلو لهم كيغرفو الأثمنة وكيغرفو الأراضي فين موجودة والبقع فين يمكن يستثمرو، إذن كينة الشفافية.

والدار البيضاء أنا عارف بأن الجهة ديال الدار البيضاء- سطات مع وزارة الداخلية مشغولين على واحد المشروع كبير ديال الآلاف ديال الهكتارات، باش يعني ياخذو، عندنا 7 مليون ديال الساكنة اللي كينة فهاذ الجهة، والمدينة فيها 3 دالمليون و200 ألف ديال الساكنة، حتى هي خصها يعني المصانع ديالها، وخصها الناس فين تشتغل وكن مشاريع يمكن لي نقول لكم بالآلاف ديال الهكتارات اللي يمكن إن شاء الله يتوجدو يعني في وقت لاحق. واحنا كحكومة، كنعرفو بأن تنواجهو الصعوبات اللي كتعيق أو لا كتشغل المسار ديال التصنيع، ولذلك تنحاولو نديفيسيو هاذوك (les bouldons) فين ما تنلقاهم تنزيدهم شوية باش يتحلو، اللي تخلي المقاولين والمستثمرين فالقطاع الصناعي يعني، وعندهم إرادة باش يشتغلو باش نسهلو لهم المأمورية. وفهاذ الإطار، خدمنا على تبسيط الإجراءات الإدارية والرقمنة ديال يعني هاذ المسطرة. لابد غنتكم كذلك على.. ملي تنكلمو مثلا على المجال، تنعرفو بأن صناعة السيارات كنا تنكلمو على طنجة، اليوم كنتكلمو على طنجة والقنيطرة وعلى الرباط، وإيلا مشيتو شوية، كين (les câbles) راهما فكناس، كل واحد يعني كين واحد العدد ديال المجالات اللي هي تفتحات من بعد ما أسميتو.. واليوم كينة (la zone de Tanger Tech) اللي هي منطقة محمد السادس اللي هي يعني تعطاتها الانطلاقة، وعندها آفاقا كبيرة. وكذلك، تشوفو بأنه المناطق يعني الفلاحية، بحال بركان ومكناس وبني ملال والقيمة ديالها فالتطوير ديال الصناعة التقليدية.

احنا عارفين القيمة ديال هاذ المناطق فالولوج للعقار الصناعي، وبالتالي تسهيل الاستثمار وخلق فرص الشغل وتحقيق التنمية المحلية والجهوية، وكنشوفو بأنه احنا قادرين على من خلال هاذ المناطق أنها تكون عندنا بيئة ملائمة لتطوير الصناعات والصناعات المتخصصة.

وبعض المرات تتشكل باش تكون واحد البيئة مناسبة باش يكون واحد (l'écosystème) لتطوير نسيج المقاولات الوطنية الصغيرة، وضمان الاندماج ديالها في سلسلة الإنتاج حول مستثمرين كبار اللي تيجيو رأس المال والخبرة ديالهم.

حضرات السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

احنا بغينا نحققو عدالة محالية في الاستثمارات الصناعية، هاذ الشي

ولكن فلاحتنا لازم ما نحافظو عليها، ونطلبو من الله أن يمن علينا بمطار الخير.

واليوم التصنيع بالنسبة لنا هو سياسة حكومية متكاملة في إطار الالتئائية، والقطاع الفلاحي شي حد تكلم قبيلة على الصناعة الفلاحية، الصناعية الفلاحية ملي كناخذو الصيد البحري وكناخذو الصناعة الفلاحية، يعني والفلاحة، تقريبا راه 63 مليار ديال الدرهم ديال الصادرات، مقابل 59 مليار ديال الدرهم ديال الواردات، راه هي كين فائض، رغم قلة والشح ديال المياه والمشاكل ديال اللي عرفنا ديال الجفاف هاذي 5 سنين، فعندنا اليوم (une balance commerciale) اللي هي (positive) وهذا لا بد ما نذكره.

اليوم، التصنيع بالنسبة لنا هو سياسة حكومية متكاملة في إطار الالتئائية، بغينا بنية الاستثمار تكون واضحة، وتكون أكثر شفافية بالنسبة للآليات الأساسية لتطوير الاستثمارات الكبيرة، وخاصة الاستثمارات الصناعية، سواء بالنسبة للمهن الجديدة اللي خصها تطور ومن خلال توفير نوع من العدالة الاجتماعية.

ولازم ما نعقب، نقول بأنه الإخوان اللي كيقولو ما كنصاوبوش يعني (les moteurs) لأنه كنصنعوهم، الآن فالناحية ديال القنيطرة 80.000 (moteurs) وبأنه هاذ 80.000 (moteurs) في الأيام والشهور المقبلة ولا السنوات المقبلة إن شاء الله غادي دوز لـ 350.000 (moteurs).

أما (les cartes et les composants électroniques)، فاحنا كنصدرو للعالم كله، حتى (Tesla) كنصدرو لها وتقريبا 20 مليار ديال الدرهم، 2 المليار ديال الدولار ديال التصدير اللي كين فهاذ المنتجات.

أما النقطة ديال الإخوان اللي كيقولو بأنه التشغيل و (la CNSS⁷) وهذا (l'informel)، فلا بد ما تنكلمو على المسائل كذلك.. هذا هو الدور ديالنا احنا كحكومة أنه نيننو هاذ البلاد أش تنعطي كمنتوج وأشنو هو المجهود اللي كيقوم به وأشنو هي النتائج الكبرى اللي كنجي بها.

ف (la CNSS) راه دازو من 3 دالمليون و490 ألف يعني واحد اللي مشغل اللي (abonnés) في (la CNSS) في 2021 إلى تقريبا 4 دالمليون ديال أسميتو.. ربنا 500.000 عضو يعني جديد اللي التحقت ب (la CNSS).

اليوم، التصنيع بالنسبة لنا هو سياسة حكومية متكاملة في إطار الالتئائية وبغينا بنية الاستثمار تكون واضحة، تكون أكثر شفافية، هاذ الشي كله قلتو، سواء بالنسبة للمهن الجديدة اللي خصها تتطور أو من خلال توفير نوع من العدالة الاجتماعية، كررت هاذ (la paragraphe, il est important).

وهاذ المجهودات فتكاملها كتماشى مع الرؤية ديالنا يعني فالحكومة باش

⁷ Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

صناعات المستقبل مثل الطاقات.. مثل الطاقات المتجددة، صناعة السيارات الكهربائية، الهيدروجين (vert)، فضلا عن صناعة الأسمدة الفوسفاتية التي أصبح لها دورا عالميا في إنتاج الغذاء.

قبيلة نتنكلم أنا والسيد الوزير عن النسيج، النسيج إيلا عقلتو ف 2021، الكوفيد، هاذيك الصناعة كانت في أوروبا، فأمريكا، الناس ما تيشوش (les magasins) ما تيشريوش (le secteur) كان فواحد (la difficulté).

اليوم ملي كناخذ (le service) ديالها حيث فيها (la partie service) وفيها (la partie industrie)، تقريبا شي 61 مليار ديال الدرهم الي كنصدرو كعملة صعبة، والي ولات.. لأن هذاك البرد ديال الهوا الي جانا فالكوفيد جاب معه إيجاييات، أنه بلادنا ولات بلد مصنع، قريب من (les marchés) ديال الاستهلاك، والي خلا أنه يعني مئات الآلاف كنتشتغل والتصدير له قيمة، ولا كيحي تقريبا من بعد الفوسفات والمنتجات الغذائية، كيحي (tout de suite le textile).

ولا صناعة بدون استقرار، والحمد لله أن قوة بلادنا تكن في استقرارها الأمني والاجتماعي والسياسي، مما يجعلها قبلة مناسبة وأمنة للرأس المال الأجنبي والوطني.

الصناعة الوطنية هي خيار ديال الدولة، السياسة التصنيعية أولوية وطنية، التوجه الصناعي خيار سيادي، التصنيع مرتكز من مرتكزات الاستقرار الاجتماعي، لابد من تحصين المكتسبات في مجال التصنيع، سواء على المستوى القانوني والتنظيمي، على المستوى المؤسسي، مستوى التدابير والقرارات، التصنيع هو الحاضر، ولكن كذلك المستقبل وهدف جديد لمغرب يتغير، لضمان اقتصاد قوي لابد من بيئة مواتية للتصنيع، لضمان نجاح السياسة التصنيعية، لابد من توفير قوة عاملة كبيرة مؤهلة ومدرية بأسعار تنافسية.

ما قننا به في إطار الحوار الاجتماعي، الحوارات اللي كانت، النقاش، 20% ديال (l'augmentation des salaires) يعني فهاذ (mandat) ديال.. ما كنتكلمش على الإدارة، كنتكلم على القطاع الخاص، التجاوب الإيجابي للنقابات، ولا ديال (la CGEM⁸) خلانا أنه اليوم يعني الحمد لله احنا فواحد المنحى الي هو جد إيجاي، فالتفاهم، فالتقاسم، فالحوار باش نسهلو الأمور ديال الاستثمار، وإن شاء الله يجي قانون الإضراب حتى هو باش يسهل لنا الأمور ديالنا إن شاء الله.

لأنه عندنا إمكانيات، الباب مفتوحة، المغرب عندو واحد (la position géostratégique)، الي هي مهمة، الأمن، الاستقرار، الي كيجبو لنا سيدنا الله ينصرو، كيخلي أنه المئات الآن ديال المستثمرين الي كيمتو لبلادنا.

واحنا كحكومة، كبلد، خاصنا نوجدو لهم الأرض، خاصنا نوجدو لهم

تنشوفوه من خلال الميناء ديال الناظور المتوسط الي وصل للمرحلة النهائية، إضافة للميناء الي غادي يكون فالدخالة، الي الأشغال ديالو غادية للأمام وتوسيع وتطوير ميناء أكادير وكذلك ميناءات أخرى، هاذ الموانئ إلى جانب البنيات التحتية الأخرى، كلها عندها - بطبيعة الحال - دور أساسي في بناء المنظومة المتكاملة ديال الصناعة المغربية.

لأن طبعنا، احنا مواصلين سياسة تطوير البنيات الأساسية، الي جاب سيدنا، الله ينصرو، وخدامين على جميع المستويات، لا بالنسبة للطرق ولا المطارات ولا بالنسبة للتجهيزات المائية، وحتى التجهيزات الي غادي تكون ديال الرياضة لاستقبال كأس إفريقيا وكأس العالم، ولأن هاذي دينامية وهذا بناء ورؤية ملكية، ما يمكن إلا كل واحد مغربي ومغربية وإلا يساهم فيها.

هاذ الشي تبين من خلال واحد المؤشر الي هو صناعي مثلا، ملي تنشوفو المبيعات ديال الإسمنت، الي عرفات حتى لنهاية أكتوبر تقريبا ارتفاع بنسبة 8%، وملي كناخذ الشهر ديال أكتوبر ديال 2024 وتقارنو مع الشهر ديال أكتوبر ديال 2023 فيعني النمو هو 20% ديال (les ventes)، ديال (ciment) وهذا جد إيجاي تبين بأن كين واحد الحركية، وكين واحد الدينامية، وكين واحد البناء وكين واحد العمل، وبأنه أنا تيطهر لي بأن المقاولين ولا العمال راه مشغولين في (les chantiers) ومشغولين فالعمل ديالهم، وهذا شيء جد إيجاي.

ولابد ما نذكر، السيدة الوزيرة ديال الصيد البحري معنا، كذلك الأهمية ديال القطاع ديال الصيد البحري، الصناعة البحرية، بحيث أنه تنشغلو تقريبا 120.000 واحد الي تخدمو في (les industries de pêche) هاذوك (les usines de conserves, la congélation et transformation)، هذا قطاع له حتى هو كذلك مستقبل ويصدر ويساهم، فهاذيك (la balance) الي تكلمت عليها يعني (commerciale) الي كايته.

فاحنا نتعرفو بأنه ما يزج البعض هو هاذ الصحوة الصناعية التي يعيشها المغرب، بتوجيهات سامية من جلالة الملك، جعلت بلادنا بوابة للصناعة العالمية، وما يتعرض له بلادنا من حملات يائسة وبئيسة هي ضريبة متوقعة، لما تحققة بلادنا من نجاحات على مستوى استقطاب الصناعات، جعلها استثناء بشمال إفريقيا.

التصنيع الناجح ليس فقط إصلاحا في النصوص والمؤسسات، هو صناعة في تغيير العقلية وإنهاء الإرث الماضي، الاستراتيجية الصناعية النافعة للوطن ليست حكرا على الحكومة، بل هي مسؤولية الجميع، حكومة وبرلمان، وقضاة وإدارة وأمن ومواطن وقوانين ومؤسسات.

وأهم من يعتقد أن الفقرة الصناعية يمكن أن تتحقق دون تضافر الجهود ديال الجميع، المستقبل ديال الصناعة الوطنية سيكون مرتبط بمجالات

⁸ Confédération Générale des Entreprises du Maroc.

لأسيا المعارف غير الموثقة بشكل كافٍ أو المستمدة فقط من الخبرة المكتسبة، كما أن هذه العملية ستتيح استثمارا أمثل لزمن العمل، وستثمن الرسائل البشرية وتعزز تماسكه، خاصة أمام ضعف ثقافة تقاسم المعارف ونقلها داخل مجموعة من الأوساط المهنية.

السيد رئيس الحكومة،

إن تطوير قطاع الصناعة اليوم أصبح ضرورة ملحة، نظرا للدور الذي أصبح يلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني، والدليل على ذلك، التقارير الصادرة مؤخرا عن المندوبية السامية للتخطيط والتي أفادت أن قطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، أحدث 58 ألف منصب شغل (زيادة +4 في المائة) خلال الفصل الثاني من سنة 2024، منها 38.000 منصب شغل بالوسط الحضري و20.000 بالوسط القروي، أمام فقدان قطاع "الفلاحة والغابة والصيد البحري" لـ 152.000 منصب شغل، وهو ما يمثل انخفاضا بـ 5 في المائة من حجم الشغل بهذا القطاع، وهو شيء عادي أمام التغيرات المناخية، و توالي سنوات الجفاف بالمغرب.

دون أن ننسى الطفرة التي أحدثها إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، والتي عرفت تطورا كبيرا، خلال السنوات الأخيرة، نتيجة الزيادة في إنتاج أنشطة صناعة السيارات وصنع الأجهزة الكهربائية وصنع منتجات أخرى غير معدنية، وكل هذا بفضل السياسة الرشيدة لمولانا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا العمل المتواصل واسرار الحكومة على بلورة هذه السياسة على الأرض الواقع.

لكن، السيد رئيس الحكومة، يجب علينا أن ننتبه إلى التراجع الذي عرفه قطاع صناعة الملابس، وأنشطة الصناعة الكيماوية.

وأخيرا وليس آخرا، السيد رئيس الحكومة، نود أن نسلط الضوء على فئة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، يوجدون خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل، والتي قدرتهم تقارير رسمية في 1.5 مليون فرد تقريبا، والتي نتمنى أن يتم أخذهم بعين الاعتبار خلال اعداد وتنزيل السياسات العمومية.

الشفافية، خاصنا نوجدو لهم التسهيلات فالاستثمارات، خاصنا نعاونوهم، خاصنا نواكبوهم، خاصنا نعطيهم الإمكانات، وهذا الشيء إيلّا شفتو لمدة 3 سنين ولا 3 سنين ونص، احنا حاجة بحاجة، ما غيمكنشاي ذلك الشيء غنوصلو له كله فواحد المرحلة وحدة، احنا غاديين وكنحسنو إن شاء الله المردودية ديال المغرب باش يقدر يستقبل في أحسن الظروف المستثمرين المغاربة والأجانب. وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة المحترم.
شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (سلمت مكتوبة لرئاسة الجلسة):

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

إن المنجزات التي حققها المغرب مؤخرا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ساهمت بشكل كبير في تعزيز إشعاعه الإقليمي والدولي، وللحفاظ على هذه المكانة، وتعزيز موقعه الاستراتيجي ومكانته كقطب إقليمي للاندماج، وجب التركيز على تطوير الصناعة الوطنية باعتبارها آلية من الآليات رفع وتنمية الاقتصاد الوطني، والرفع من الثروة الإجمالية لبلادنا، مادية كانت أو غير مادية، خاصة في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم.

السيد رئيس الحكومة،

مجموعة من الدراسات أفادت بأن المغرب يتوفر على خزان هام مدر للثروة ضمن رأسماله غير المادي، والتي تسمح له بالانخراط الكلي في مسار الصعود المدمج والمستدام، كما أن تثمين هذا الخزان من شأنه أن يساهم في تسريع وتيرة خلق الثروات وتحسين توزيعها لفائدة جميع المواطنين.

لكن، هناك مجموعة من التحديات التي تواجهنا اليوم، جميعا حكومة وبرلمانا، والتي لن يسعنا الوقت لذكرها كاملة، حيث سنقتصر فقط على الجانب المتعلق بنقل الكفاءات في الوسط المهني باعتباره تراثا لا مادي، وآلية من الآليات المثلى لاستمرارية تطور الصناعة ببلادنا، وضمان نجاعة أداؤها، وتعزيز تنافسيتها، وهو الشيء الذي يجب التركيز عليه للحفاظ على المعارف،